

٢ - لم تضع صيغة الخلاف البلدان العربية الاخرى ، من سوريا الى الجزائر ، والقبول باستمرار النقاش انالاقا من مواقف البلدان المنتجة للبتترول وترددها ، الذي لم يكن سوى تمهيد لرفض قاطع لم يتأخر اعلانه . وتتابعتم اللقاءات : مؤتمر وزراء الخارجية في الخرطوم ، ومؤتمر وزراء المال والاقتصاد في بغداد ، والمؤتمر التمهيدي لاجتماع القمة ، ثم القمة في الخرطوم . وعكست جداول اعمال وتوصيات المؤتمرات تراجعاً متواصلاً في التطلب والطموح . بينما كان المشروع

السوداني الذي ناقشه مؤتمر الخرطوم الاول يتضمن ثمانى نقاط تطرح بصورة شاملة كل جوانب المشكلة الفلسطينية وما يتفرع عنها ، حتى لو كان الطرح من وجهة نظر رسمية ، اي سياسية ضيقة ، اكنفت قرارات وتوصيات مؤتمر القمة بالتأكيد على العمل بميثاق التضامن العربي الذي أصدره مؤتمر القمة الثالث ، وبتقرير ضرورة تضافر الوجود ، وباعتبار الضخ " طاقة عربية ايجابية " . (الى جانب النتيجة " الملموسة " اليتيمة : الملايين الاسترلينية) . هذا التقلص في التطلب وبالتالي في النتائج كان هو بدوره نتيجة لتقلص في طرح الموضوع الاساسي : آثار العدوان . مع التأكيد على ضرورة استعمال النقد كسلاح في المعركة ضد البلدان الغربية الاستعمارية التي ساعدت وتساعد اسرائيل كان حيز المعركة يتجاوز بوضوح العلاقات المباشرة مع دولة العدوان الى العلاقات التي تربط دولة العدوان هذه ، اداة الاستعمار ، بالدول الاستعمارية . ومن خلال هذا التأكيد برز موضوع اساسي هو نهب البلدان الاستعمارية لثروات محلية ضخمة . اي ان آثار العدوان ، انما ما نظر اليها كنتيجة لعلاقات اقتصادية وسياسية ، تطرح قضية الادار الكامل للتبعية الاستعمارية التي تمكن اسرائيل من العدوان والاستمرار ، ولكنها تطرح كذلك ، وبوحدة اكثر و تبعية الفئات الحاكمة العربية التي تغل امكانات النمو الداخلي وتحبسها في قفص علاقات اجتماعية وسياسية قبلية او

اقتلعية . ازاء كل هذه الامور التي تترتب على طرح اقتصادي لآثار العدوان ، رفضت الدول العميلة اساساً البحث في الموضوع (اعلنت السعودية ذلك بينما سكنت الكويت في مؤتمر الكويت) . وبدأ التردد يدب في الدول المتقدمة من اضعف حلقاتها : العراق ، الذي اقترح تجديد مهلة وقف الضخ ثلاثة اشهر . اما النقاش " التقني " الذي دار في مؤتمر بغداد والذي دهم فيه المؤتمرين للدقة التي طبعت موقف مندوبي السعودية (بشهادة المرسلين الاجانب) فقد انتهى الى طريق مسدود اعترفت بها قرارات القمة الرابعة (القرار الرابع) ، لان حساب الخسائر العربية يفوق حساب الخسائر الاستعمارية . ولكن الامر الذي لم يناقش ، الامر الذي لم تكن مناقشته ممكنة ، هو الحساب الذي ينتج عن التخطيط لعلاقات اقتصادية لا تدخل في اطار السوق الرأسمالية وانما في اطار السوق الاخرى ، الاشتراكية . بالطبع لا يفترض ايراد الامكانية الاخيرة مطلقاً-امكان طرحها ، فهو يرمي الى تعيين العائق الاساسي الذي يلخي الحسابات الواضحة ، المنطقية ، ليجعل منها بكل بساطة " لا واقعية " كما يقول هيكل . وكما انظر عن وقف الضخ ، صرف النظر كذلك عن سحب الودائع والارصدة لان توظيف هذه الاموال الضخمة لا يتصوره المودعون في غير السوق الرأسمالية ، وبشكل خاص لا يتصورونه في مشاريع البناء الداخلي العربي .

اذن ، ألغيت الصيغة المزعجة لمحو آثار العدوان واتفق (بدرجات متفاوتة ، من الرضى العميق ، السعودي والاردني والكويتي ، الى القبول المتامل ، الجزائري) . على صيغة اكثر " تحديداً " و " واقعية " : حصر آثار العدوان بالاراضي المحتلة ، ودون العلاقات مع الدول التي جعلت العدوان ممكناً ، وحصر المعركة بالمواجهة مع العدو المباشر . بذلك يرجع الموضوع الى حدود " معقولة " تكون معالجتها ممكنة في اجتماع يضم عبد الناصر وفيصل ، السنوسي والاتاسي ، حسين وبويدين

ليس غريباً ان تقنع الدول التابعة والعميلة بمؤتمر فرضت هي ، في النهاية ، جدول اعماله واسلوب النقاش فيه . فصيغة المؤتمر تتفق تماما مع سياسة تقنين الخلافات وارجاعها الى امور تقنية ، تحل عن طريق النقاش والتفاهم الودي . وهي كذلك تتفق مع طرح الفئات الحاكمة العميلة لنفسها طرحاً معترفاً به في النقاش مع الفئات التي تمثل ، في نظر جماهير الاقليات العربية ، التحرر والاستقلال . حتى ان صيغة المؤتمر توفر ، بالاضافة الى الفئات الدعائية الهامة ، المجال الوحيد الذي يقبل المساومة بل يستدعيها . فما ان اعلن عن امكانية القمة (للذكرى فقط : كان حسين اول من طرح الفكرة اثر وقف اطلاق النار) التي كان جلياً ان الغرض منها هو معالجة الحالة التي آلت اليها القضية الفلسطينية ونفائجها العربية ، ما ان اعلن عن هذه الامكانية حتى وفدت كل المشاكل المحلية ، والتابعة من الخارج ، بين انظمة متقدمة تبني رأسمالية دولة في الداخل وبين انظمة متخلفة : من مشكلة اليمن الى مشكلة العلاقات الدولية والمصادقات الكتلية . ففي السعودية استلذت احدي الصحف ان تكتب بكل جدية ، ان النقلة الاساسية في جدول اعمال القمة ينبغي ان تكون اليمن ، وقبل فلسطين . وبالفضل ، كانت اليمن موضوع " مقايضة " في الاجتماعات التتالية الجانبية التي عقدت في الخرطوم . وفي المؤتمر تستلذ الالظمة الرجعية ان تحاسب الانظمة التي لا ترضى عنها فتحرمها من نعمها الاسترلينية . هذا بما يرجع الى الانظمة الرجعية . ولكن الانظمة التدمية ؟

الهزيمة والصدع الداخلي :

لم تكن التسوية العربية ، اي على الصعيد العربي ، ممكنة ، لو كانت الجبهة الداخلية ، كما درج القول ، مؤهلة لاستمرار المعركة او لتقليد مؤقتا ، وقبل الاستمرار بها في الميدان الفلسطيني ، الى المجال العربي . هذا العجز ، حاولت القوى المتقدمة التي خاضت المعركة تلافي الاعتراف به لاسيما بعد الهزيمة مباشرة مما فرض عليها " تفسيرا " للايام الستة متبسرا ، عسكريا ، يرجع المعركة الى حدث يقع في الحدود الراهنة لصدام جيشين . والجيش الذي يبادر بالهزيمة هو الرابع . وبما ان العرب لا يسعهم خسارة الرأي العام العالمي فقد كان عليهم عدم المبادرة (خطاب عبد الناصر في ٢٣ تموز) . ولكن سرعان ما تكشف ان الامر لا يتعلق بالدليان وانما بكل الاستعدادات العسكرية ، كما انه يتعلق بانكشاف اجيزة المخابرات العربية امام المخابرات الاسرائيلية . ثم تسرب فتات التقارير والمحادثات السوفياتية ولاسيما تقرير قائد الاركان زخاروف الذي رفع الغملاء عن تسلسل عناصر مشبوهة وتفقد الكفاءة الى الدوائر القيادية . وعن العمل على عزل الجيش عن التسييس والتعبئة السياسية . . . ما ولد جيشا محترفا ، نظاميا ، بالمعنى التقليدي دون امتلاك الاعداد الفني الكافي . ثم اضطر الاعلام المصري الى الكشف عن مؤامرة عبد الحكيم عامر التي اعد لها لـ ٢٧ آب يعد ان كانت صحيفة " لوموند " الفرنسية قد اذاعت الخبر في عدد لها الصادر بتاريخ الاربعاء في ٣٠ آب ١٩٦٧ (اي الثلاثاء ٢٩) قبل خمسة ايام من الاعلان الرسمي .

واذا بالبحث عن الاسباب في عملية التشخيص المبعثرة يتسع ليشمل ميادين كانت قد بقيت بعيدة عن دائرة البحث ، ويشمل عناصر وفتات آثرت اول الامر الحد من خطر الموضوع . واذا بالليل يجرف معه بديهيات ومسلمات كانت ، حتى الامس ، صلبة منيعة . واتضح من خلال التشخيص واقتراح المواقف والحلول ، اكثر من اي وقت مضى ، البواعث الدفينة لاتجاهات سياسية تحاول عادة ان تموه وجهتها بسيل من الالفاظ والادعاءات . بالدليح كان على اليسار العربي ، بمختلف اجنحته ، ان يتصدر عملية النقاش والحساب ، معرفيا تنظيميا ومفاهيميا للاختبار . ولا شك ان هذا الاختبار هو الامر الاساسي في محاولة مواجهة آثار العدوان ومخلفاته ، مواجهة لا يمكن ان تقبل بالالرح الذي انتت اليه المؤتمرات الرسمية ، بل تتعداها الى حساب " التركة " .

بدأ النقاش ، بالصورة الواسعة التي تستلحق ان تسمح عددا كبيرا من البشر ، في مصر . ليس ذلك فقط لان مصر هي البلد العربي الذي لحقت به خسائر كبيرة (فخسارة الاردن ، ونسبيا ، افدح) ولا لان وزنها الرمادي والبشري والسياسي يجعل منها " القطب " العربي الذي تجتمع عنده التناقضات وتتضخم ، بل بالدرجة الاولى لان الحكم في مصر مجال اصطراع فتات واتجاهات متباينة لم تصل الى صيغة تعاضل وائتلاف واضحة تسمح بتجاوز التناقضات . مع وقف القتال وبروز امكان تنحية عبد الناصر كان مرشحا لخلافته في الحكم جلاخان : جناح يرضى عنه اليسار ويمثله على صبي ، وجناح يدعمه اليمين ويمثل الـ القذافي العسكري الذي قيل انه اول من طرح مسألة الخلافة على بساط البحث (سؤال الوزير بدران عن المسؤوليات في جلسة ٨ حزيران) . ولكن عطية التوازن الدائمة التي يتلبها عدم بروز جناح مهيمن في الحكم كانت تفرض خلافة " وسيطة " تميل الى اليمين يمثلها زكريا محي الدين . ورغم ان عبد الناصر تكلم في العيد الخامس عشر لتسلم السلطة ، فان النقاش الحاد لم يبدأ في الاسبوع التالي . ولا شك ان المبرر الاول لذلك هو تجنب عبد الناصر في خطابه لكل تحديد يعين خطأ واضحا ينفي خطوطا اخرى : تعليق القتال ، حديث عام عن الحد من الامتيازات ، تراجع عن التشديد على دور الحزب (مقارنة مع خطاب الاستقالة) ، لطف وتمذيب تجاه الفتات العربية الرجعية ، نسيان انكلترا والمانيا الغربية . . . ان اللقا من هنا تتابعحت مقالات محمد حسنين هيكل في " الاهرام " وتتابعحت ردود الفعل .

بمقد هذه المقالات ، اصبح التساؤل عن تمثيل هيكل لوجهة نظر عبد الناصر او عدم تمثيله لها تمرنا مدرسيا . فبينما كان " الثوريون " يدحضون هيكل (باسم عبد الناصر بالدليح) كانت الشركة التي تتولى توزيع الصحف العربية التي هاجمت مقالاته تصادر جميع هذه الصحف (روز اليوسف العدد ٢٠٤٦ بتاريخ ٢٨ آب ١٩٦٧) من السوق المصرية . وبينما كان الدكتور محمد انيس يصب جام غضبه في " الجمهورية " على رئيس تحرير " الاهرام " ويحذو حذوه عدد كبير من الصحفيين اليساريين في مصر وخارجها ، لدعوته لعدم مناصرة اميركا والانظمة العربية العميلة ، كان التمهيد لاتفاق اليمين يتم دون اثاره ضجة تذكر ، ثم بدأت دراسة عودة العلاقات الى حالتها السابقة ، واخيرا بدأ التبشير بالحوار السليم بين مصر وانكلترا . . . ازاء هذه الاجراءات التي ترسم خطا فعليا يصعب اتهام هيكل بالتخلي لسياسة مصر من وراء ظهر عبد الناصر او " قيادة عبد الناصر " كما يفضل البعض ! ولكن اهمية مقالات هيكل لا تكمن في الاحكام الجزئية التي تبشر " بموقف سياسي معين ، وانما في الفنطق الذي تتم ضمنه عملية التحليل والفهم ، وهو منطلق لا شك ، هذه المرة ، بناصريته .

— اولاً — رغم ان الحلقات الثلاث (اهرام ١١ ، ١٨ ، ٢٥ آ ب) تدور حول مقاصد " الولايات المتحدة الاميركية والرد على هذه المقاصد واولها " ضرب النظم الثورية وفي الطليعة منها النظم المصري " فان انتباه هيكل ينصب في الحلقة الاولى على عنصرين داخليين : الجيش والاتحاد الاشتراكي . والجيش هو الخطوة الاولى في الحركة الداخلية . كان بينا قبل مقال ١٥ ايلول ، ان الانطلاق من الجيش يقابله تصور للمعركة لا يراها سوى معركة نظامية . ولكن الانطلاق من ههنا يحمل مسبقات اخرى اكثر اهمية : فالجيش ، قبل التطهير الاخير وبعده ، هو قوة النظم الاولى ،

حجر الزاوية في الحركة الداخلية ، في الحفاظ على النظم ، وليس ضد الفوضى وانما في وجه نظام آخر

وفي تغطيته . اذا كان الانطلاق من الجيش هو الخطوة الاولى ، خطوة غير مشروطة سياسياً وهذا هو الامر الهام ، فهذا يعني ان الهزيمة عسكرية بالدرجة الاولى ، يمكن الرد عليهما بسد الثغرات العسكرة العسكرية . ولكن الجيش في مصر ، ليس قوة " ثكنية " اذا جاز التعبير ، وانما هو قاعدة الحكم الحالي ومورد اطلارته الرئيسي . واذا كان الجيش ، بحكم وضعه ، سياج الجواز الاداري الذي يشكل الدعامة الثانية للحكم ، فان وضع الاتحاد الاشتراكي وادعائه تشكيل دعامة مستقلة عن الدعامين المستقلين لا تدين لهما بالصلافة والفعالية يشكلان — الوضع والادعاء — منافسة جديدة لا تؤدى فقط الى اقتسام السلطة (وهذا امر هين) وانما الى اعادة طرح المشاكل المصرية الداخلية والخارجية بصورة جديدة تتسلف الوضع الحالي للجيش والادارة . وهذا ما يدركه تماما الناطق بلسان تحالف الادارة والجيش . فما يعنيه على الاتحاد الاشتراكي هو طموحه لان يشكل حزبا فعليا ، طموح لم يتحقق حتى اليوم باعتراف الحكم نفسه . فاستقلال الحزب لا يمكن ان يؤدى الا الى ازدواجية في السلطة . وهذا بديهي : بينما تعكس الادارة توازن القوى الفعلي في الداخل ، مما يسمح للديقات الرجعية من ان تلعب دورا فعالا في كبح التقدم بواسطة ادارة هي وليدتها (حتى في حال وجود حزب كالحزب الشيوعي الروسي في ١٩١٧ فكيف في حال افتقاده كما في مصر ؟) ، وعلى الحزب ان يمثل التحالف الطبقي المتقدم الذي يعوض في تقدمه تاخر الادارة بواسطة قيادة المؤسسات التي تسمح للديقات المستغلة بمراقبة السلطة (الاقتصادية والسياسية) ارا الاستيلاء عليها . اي السلطة في فترات الانتقال الى الاشتراكية لا يمكن ان تكون الا مزدوجة . هذا في فترات الانتقال الى الاشتراكية ، ولكن هيكل لا يفهم العلاقة الا على صورة " التحام الحزب بالادارة " التي هي " اداته التنفيذية المتقدمة " . مع رفض الازدواجية بحجة عدم تضييع المسؤولية والوقوف في وجه التعبير الشخصي والحد من التوظيف والاستفادة ، يعني مطلب هيكل الحزب بالادارة وخضوعه لهما . فالتجانس بين الطرفين تفرضه بالطبع نوعية الادارة ، لانها هي التي تحل التناقض لصالحها ، لانها الاقوى . النتيجة ؟ اجهاض الحلم ببناء الحزب . في سبيل ذلك لا يكلف هيكل نفسه عناء البحث عن تبريرات مقنعة . من المسؤول عن عدم تعلم اطلارات الحزب وسل الجماهير ؟ ما هي المعارك التي استلذعت الجماهير ان تخوضها بدون وساطة وارشاد علي ؟ معركة التخطيط ؟ ام معركة بناء الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي ؟ ويلجأ الكاتب الى سهم هزيل : التفلسف العقائدي ، ليشيد بعبد الناصر لعدم " تفلسفه " اي لعدم ارسائه المفاهيم والقواعد الاساسية التي تسمح لحكم ما ، (ليس لحكم اشتراكي فقط) الا يوضح في متاهات التجريبية والارتجال . ان اطلارات الاتحاد الاشتراكي مسؤولة عن العوائق التي ترفعها الادارة في وجه بناء الاتحاد واذا انتبهنا الى ان الاطلارات التي يتصدى لها هيكل ، اما انما انحدرت من الشيوعيين المصريين او انما ذات نسب فكري متفاوت مع الماركسية ، لا تمنح لنا امر عجيب : لم يشر هيكل ولو بكلمة واحدة الى الثغرات التي يمكن لاميركا ان تنفذ منها لضرب الحكم الناصري ! وكان اعوان اميركا في الداخل هم شيوعيو الاتحاد الاشتراكي السابقون ! اما عيوب الادارة التي لا يمكن تستيرها فيحلها هيكل بكلمة سحرية : التكنولوجيا . هذا يعني ، مثلا ، ان يحل محل الضباط القدامى ضباط جدد يحملون شهادات عالية (وهذا بالطبع ليس عيبا) دون تطلب سياسي . على هذا الطراز تحل مشاكل الادارة الاخرى ، مع تناسي البنية " التحتية " السياسية التي تؤمن فعالية تكنولوجيا تتلبد

بدورها نظاما سياسيا معيناً (اشتراكيا) يستطيع توفير كلفتها واعدادها .

ماذا يعني الالفاء الفعلي لدور الحزب ؟ يبدو واضحا من سياق التحليل ان مجرد السماح

بشكل شبه فارغ ، ولا يستند الى مقومات فعلية تضمن له البقاء والتوسع ، ولكنه ، رغم ذلك ، قد يستطيع استقبال التطوع من قبل فئات مثقفة وفعالية الى تنظيم تغيير ميزان القوى ضمن الحكم المصري الحالي ، ان مجرد السماح بهذا الشكل ، الحزب ، يشكل خللا على هيمنة الجيش والادارة . فالحزب الجماهيري غير ممكن الا اذا نما في وجه الادارة وهيمنتها والمصالح التي تحميها ، وليس في

ظلمها ، كما يعلن هيكل .

— ثانياً — في المجال العربي ، يتجه هيكل الى عدد من السمات المتألفة ، ولكن تألفتها لا يخيفه لانها تستطيع ان تلعب دوراً ما ، فلا مجال اذا للدلال والفتح والاجهاد للبحث عن شعارات اخرى . باسم "العامل القومي" يدعو الكاتب الحرب ، ومصر اولاً ، واللقاء والتعاون لان الموضوع المطروح . . . عربي (بينما الموضوع "الرسمي" لمقال هيكل الثاني هو ضرب اميركا للجبهة العربية) . فالعامل القومي يتدخل في "العوامل الاخرى ولا سيما الطبقي منها . الامثلة ؟ الاتحاد السوفياتي في خلال الحرب العالمية الثانية . يضرب هيكل المثل دون تفسير او ايضاح . فالاتحاد السوفياتي الذي يعنيه هو ذلك الذي كانت القيادة الستالينية قد صنعتها طوال ما يقارب الخمسة عشر سنة فاستأصلت شأفة الماركسيين — اللينينييين الذين بنوا الثورة ، وضربت الفلاحين في عطية "تشرنك" للريف عنيفة بعد اجراءات مترددة ، متذبذبة ، واقت على كاهل العمال بثقل تصنيح متسارع ، كما انها قضت على قسم كبير من الاطارات العسكرية المجربة . كل ذلك في غياب الحزب وسبائه الذي تحول الى اداة تأدير عابرة عشية المواجهة الكبيرة مع العدو النازي (ومما طلة المعسكر الرأسمالي بفتح جبهة جديدة تخفف من العبء الملقى على عاتق الجبهة السوفياتية) ، كانت الدوافع الاممية قد ضعفت . اي ان لجوء الحكم الستاليني الى "العامل القومي" كانت نتيجة ، سلبية وممضه ، لسقام العوامل الاخرى . وحتى في هذا الوضع تبقى المقارنة غير وارادة . فالحكم الستاليني الذي بحث الابدلال "القوميين" هو وريث الثورة الاشتراكية وحامل لوائها في نظر قسم واسع من الجماهير السوفياتية وهذا يعني ان القناة التي يسلكها "العامل القومي" قناة سوفياتية ، اشتراكية ، وهذا ضمان عدم تحولها الى قومية تأخ . يطبق يمكّن الفئات الرجعية من استغلال الموجة القومية للصعود الى الحكم ، او لفرض شروط اجتماعية هذه المرة ، بحجة الاجماع القومي . هذه الشروط لا ينتظر هيكل ان تفرض عليه ، بل هو يستبقها : " ولا يقبل في هذه الظروف ، ظروف الخطر الاكبر ، ان يقال ان هناك عناصر عربية هي بالطبيعة امتداد عضوي للنظام الاستعماري الذي نواجهه وان هذه العناصر اذا لم تكن متواطئة في ما جرى فهي على الاقل راضية به " ، والعناصر العربية المقصودة ، وهي انظمة حاكمة ليس الا ، تأوي على اراضيها قواعد استعمارية عسكرية ويقوم اقتصادها على انتاج سلعة واحدة خاضعة لاقتصاد الدول الاستعمارية اياها ، ويقوم حكمها على احتكار السلطة والثروات بحماية القواعد العسكرية قريبة كانت ام بعيدة . . . هذه العناصر (السعودية ، ليبيا ، الاردن ، الكويت ، العراق) لا يقبل هيكل في هذه الظروف . . . كما ان رئيس التحرير المهربي يلغي التناقض بين الادارة والحزب لصالح الادارة ، فهو يلغي تناقض العمل القومي مع العامل الاجتماعي لصالح العامل القومي . يعتمد مطلب هيكل على استبعاد بروز تناقض جزئي ، ثانوي ، بين الاستعمار وامتداده العربي . هذا التناقض ممكن ولكنه ثانوي اذا ما قيس بالتناقض بين الفئات الحاكمة والجماهير التي تستغلها . واستغلال تناقض ثانوي امر مشروع وضروري ، ولكن استغلاله لا يمكن ان يعني الغاء

- التناقض الاساسي . ولكن هل هذا الالغاء عفوياً ؟ بالدليل لا ، فهو مبني على مقدمات المقال الاول . ماذا يعني ، وعملياً ، استغلال التناقض الثانوي ؟ يعني ان الدولة المتقدمة تمد يدها الى الدول العميلة ، ولكن اليد المدودة هذه لا تعبر الا عن السياسة الرسمية اي عن الدبلوماسية التي تنتمجها الدولة المعنية . ولكن اليد الدبلوماسية المدودة لا تمنع ، بل العكس ، ان يمد التنظيم السياسي في الدولة المتقدمة يد العون لحركات التحرر الداخلية في الدول العميلة ، ويدعمها الدعم السياسي والمادي الكامل . ولكن ألم ينحى هيكل باللائمة على الاتحاد الاشتراكي لانه يزعج عمل الادارة في الداخل ؟ وهل يمكن للحزب ، اذا الغي دوره في الداخل او وضع في المحل الثاني بعد الادارة ، من ان يلعب دور التعبير عن التناقض الرئيسي في المجال العربي ؟ يسقط السؤال عند دارحه .

— ثالثاً — في المقال الثالث يعدد الكاتب كل العناصر التي تؤدى مطلقاً (اذا ما قبل تعداد هيكل للعناصر وورد له لها فيما بينها) الى استحالة مجابهة الولايات المتحدة الاميركية (وهو بذلك يسترجع ويعيد ما كان عبد الناصر قد قاله في المؤتمر الصحفي الذي عقده عشية العدوان في ٢٩ ايار ، وما رده في خطاب ٢٣ تموز) . وبينني استنتاجه على استعراض عضلي " اذا جاز التعبير للقوتين السوفياتية والاميركية . وينتهي الامر الى ان استحالة المواجهة عائدة الى عدم "انتباه" الاتحاد السوفياتي الى الدور الذي تلعبه الحروب المحلية وما تتطلبه من قوى كلاسيكية (غير نووية) ؛ بذلك يحل الموظف الايديولوجي مشاكل بهذه الخلوقة تضرب بجذورها في تاريخ معتقد انتهى الى الامر الاساسي التالي : فقدان استراتيجية اممية مشتركة بين حركات التحرر والكتلة الاشتراكية والحركة العمالية الخربية ، هذه المشكلة المصيرية يحلها الموظف عن

اما التصدي للثورات الاشتراكية التي لم يربحها عدد غواصات وحاملات طائرات الولايات المتحدة :
فيتنام ، كوبا ، والدومنيك ، فيتجنه هيكل بالتشديد على التقارب الاميركي السوفياتي الذي هو نتيجة
" ثورة التكنولوجيا " و اذا كان التقارب الاشتراكي - الاستعوايي المزعوم يقوم على التكنولوجيا فهذا
يعني ان الخلاف مع الاستعمار لا يعدوان يكون خلافا . . . تكنولوجيا ! هذا بينما يتراعى في
الافق خطر لم نطقن له طوال الرحلة هو امكان ان تسلم قوى الثورة الوطنية (وليس الاشتراكية اللاقومية)
الشرق الاوسط للاتحاد السوفياتي !! وهذا ان اللقا مع الخطر الاميركي . . . اي ان المعالجة
التي تمتد للعلاقات العالمية افرفت هذه العلاقات من مضمونها السياسي ومشكلتها السياسية :
فقدان الاستراتيجية الاممية و لتجعل منها قضية حساسية تحل عن طريق طرح القوى العسكرية ،
والكلاسيكية منها بشكل خاص . هل حاد هيكل عن الطريق التي شقها في مقاله الاول ؟ لنعترف
له بميزة كبيرة يتفرد بها عن مباحثيه ونقاده هي التناسق الكامل بين مراحل تفكيره ، وبين المقدمات
والنتائج . هذا التناسق يعين الصدع الاساسي الذي يحمل الموقف العربي ، من خلال البرنامج
الذي يعرضه هيكل بلسان الحكم في مصر ، الى النتائج التي عدت : فقدان الحزب الثوري الذي
لا يمكن ان يكون الا الحزب الماركسي - اللينيني . في هذه الحالة ، فقدان الحزب الثوري ،

يتشعب الموقف الى اتجاهين : اتجاه يقبل بنحياب الحزب ويتدرج الى مهادنة الرجعية الداخلية (التي
(التي قد تكون الادارة او الجيش دون ان تكون حتما وبشكل كامل ، الاقدياع مثلا) ثم الرجعية
العربية ليجعل من الخلاف مع الاستعمار العالمي خلافا عابرا لا يتطلب حله غير بعض التحول في
الظروف والاضاح . واتجاه يتعامى عن اقتقاد الحزب وبيني " استراتيجية " هجومية دون التاكيد
من وجود الشروط التي تغدو الاستراتيجية بدونها لغوا بورجوازيا صغيرا ، او " نعمة " مؤقتة -
تدورها الاحداث المتعاقبة .

النقد الذاتي وقصور الرمل : اذا كانت الحلقة الاساسية في عملية البناء الاشتراكي هي

وجود الحزب الماركسي - اللينيني ، فان الردود التي تعددت في الآونة الاخيرة ، علي الخط الميكل
تحدد بقدر الوضوح الذي تطرح به هذه المشكلة . ولقد تفاوتت الجهود التي بذلت حتى اليوم
لفهم الاحداث التي تتالت على المنطقة العربية منذ ١٥ ايار ١٩٦٧ . ولكنها اتت كلها لتشي
بمستوى الاستعداد الفكري الذي يمتلكه اليسار العربي ، والذي لا شك يشكل جانبا من الجوانب
التي ينبغي التصدي لها في محاولة شاملة (لا بد من تكتب يوميا) لدراسة هزيمة حزيران .

في افتتاحية " الاخبار " الشيوعية اللبنانية (٢٧ - ٨ - ٦٧) كتب المعلق يحدد الهدف
الاساسي لمؤتمر القمة . فاذا الهدف هو " ان ينزل ضربة قاصمة بمحاولات القوى الامبريالية والرجعية
لايقاع الشقاق بين البلدان العربية وللنيل من العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي . . .
ويتابع المعلق تحديده : " تحديد وتقدير واستخدام وسائل وطرق النضال العملي ، الواقعية ،
المدرسة ، على اساس الاجماع الكامل " . لا شك ان الاهتمام العملي موقف محمود لا يجوز على حزب

شيوعي تاسيه . ولكن الامر الذي لا يجوز تناسيه من قبل حزب شيوعي ، هو المسبقات التي تفترضها
احكامه ، مسبقات لا بد للقاري ، وهو يقرأ ليضبط سلوكه بتحليل سليم ، من استعمالها في مواقف لاحقة .
اي ان موضوع المسبقات ليس موضوعا " نظريا " بل هو عملي تماما لانه يشكل " النظارات " التي يرى
من خلالها القاري ، السياسي . ان اللقا من احكام " الاخبار " تيدو والخلافات العربية اثرا من آثار
الشقاق الذي توقعه الدول الامبريالية من الخارج ، اي بواسطة ضغط لا يرمي الا لاضعاف الصف

العربي ، كما يقال . ولكن هذا الافتراض لا يثبت للنقد . ان دور الاستعمار في الخلافات ليس
كدور الواشي في ايقاع الخلاف بين حبيبين على اتم واثم ، بل في حماية انظمة اجتماعية وبنى سياسية
توفر له استغلالا اقتصاديا صريحا وغير منقوص . و " الخلافات " بين هذه الانظمة والانظمة المتقدمة
تتاول مسائل شائكة مثل نوع النظام وسعيه لحماية نفسه عن طريق دعم انظمة ماثلة . . . والمشكلة
الفلسفينة ليست سحرا ، او وصفة شافية ، تقفز فوق القروقات والتناقضات . واذا كان لها دور متميز مستقل
مستقل ، في حدود ، عن التناقضات الاساسية ، فهذا لا يعني انها تلغي هذه التناقضات .

اي ان الموقف العملي فعلا ، لا يكون بتبسيط الصورة تبسيطا لا يستفيد منه الا القوى الرجعية ،
بل يقاس بدور مختلف العوامل ، واقتراح حلول تأخذ بعين الاعتبار هذا الاختلاف . وبينما
يفسح موقف الاخبار المجال واسعا للظن بان العقبات والحوجز التي تقف في وجه الاجماع الكامل
مسلحة او ثانوية فتفرغ المعركة من حدتها : الصراع مع الاستعمار ، كسر التبعية الاقتصادية . . .
وتحول الى مناوشة يمكن حلها عن طريق ازالة الشقاق . . .

وبوجه طرف شيوعي عربي آخر موضوع التصفية ، هو الحزب الشيوعي السوري (مقال خالد بكداش
في " الاخبار " ٣ - ٩ - ٦٧) . بعد تأكيد قوة المعسكر الاشتراكي ، واهمية دور الامم المتحدة

يعين المقال القادة الرئيسية لنضال عربي مظفروهي ، في رأيه ، وحدة عمل البلدان التقدمية (مضروسوريا) . في هذا التحديد يتحاشى بكداش الوقوع في الدغرة الفاغرة التي تقع فيها " الاخبار " في افتتاحيتها . فوحدة العمل ليست ممكنة في كل الحالات بين قوى متنافرة . بل ان وحدة من هذا الطراز لا يمكن ان تتم الا بشروط دنيا تعيق العمل المشترك . ولكن بكداش لا ينسى انه ينبغي " في الوقت نفسه ، السعول على اجتذاب جميع البلدان العربية الى النضال ، بأي شكل من الاشكال وفي أي مستوى من المستويات ، من اجل سحب قوات المعتدي من الاراضي التي احتلها . . . "

هذا التمييز بين وجهين للعمل المشترك يقابله تمييز آخر يشدد على ضرورة وحدة النضال بين جميع التقدمات دون اغفال " وجه الحزب المستقل ، وجهه الوطني والامي " . ولكن بكداش يتناول النكسة وكأنها واقع مستقل ، معزول عن اطار محدد وعن احداث جرت اليه . هذا الجانب يكتفي الحزب الشيوعي السوري بالاشارة اليه كنتيجة لهدام علم مع الاستعمار . ولكن الصدام تم بين طرفين : بين الاستعمار وبين انظمة اجتماعية متباينة محددة . ولم تستطع هذه الانظمة المتباينة الصمود للصدمة . ولكن لماذا لم تستطع الصمود ؟ وما هي الشروط التي توفر لها الصمود ؟ ان حزبا شيوعيا لا يسعه ان يهمل هذه الاسئلة . ولان التحليل السوري يهملها فهو يصطدم عند التعرض للحل او الحلول بـ صيغة غير نقدية : وحدة القوى التقدمية . فالحزب الذي تكلم بلسان امينه العام

مارس وحدة القوى التقدمية في سوريا بمشاركة في الحكم . ما هي ثمار هذه المشاركة ؟ يقول بكداش في المقال نفسه : " ان نشاط شتى اجهزة الدولة يجب ان يتجه لمراقبة وملاحقة المخربين وعمل الاستعمار والرجعية لا للتضييق على التقدميين " . بصدد شعار وحدة القوى التقدمية لا

يناقش الحزب الشيوعي السوري مجالات هذه الوحدة وبرنامجهما المحدد ، بل انه يجد نفسه مضطرا لنقد الملاحقة البوليسية التي يتعرض لها ، بينما قبل بتحمل مسؤولية حكم لا يشارك الا بصورة ضئيلة في التخليط له وتوجيهه . ماذا يعني ، والحالة هذه " ابراز وجه الحزب المستقل " ؟ اذا كان هذا الابراز دعوة كاملة جديدة فانه يستتبع طرح موضوع الحزب الحاكم في سوريا طرحا كاملا : تمثله ، جماهيره ، ايدولوجيته . . . هذا الطرح وحده كليل بتحاشي المزالق التي يقود اليها موقف الدعوة لتحالف القوى التقدمية في الداخل والخارج من ناحية ، والعمل العربي المشترك من ناحية ثانية . عندها ، وكذلك ، لا تبقى الدعوة الى جبهة موحدة بين حركة التحرر الانسي وبين البلدان الاشتراكية شعارا فارغا يتستر به اللجوء الى البلدان الاشتراكية لتغذية انما هزيل لانه معزول عن متطلباته السياسية الاساسية . بذلك يخضع الحزب الشيوعي السوري لنفس الاعتبار الذي يخضع له الحزب الشيوعي اللبناني ، وان بصورة اقل فظاظة ، وهو الاعتبار التكتيكي القصير المدى والنظري ليلتقي بالتحليل الناصري الذي لا يقف على الخروج عن خطه الا مقابل حساب عسيري فقد فيه مبررات وجوده الحالي .

في وجه محاولة تجنب الحساب " العسير " التي تدلج مواقف الاحزاب الشيوعية العربية ، تحاول فئات ناصرية ان تمضي بالحساب الى نهايته . اصدت حركة القوميين العرب بيانا تناقش فيه الوضع الذي خلفته الحرب (الحرية ٤ و ١١ و ١٨ ايلول ٦٧) . يقرر البيان ان الفرق الوحيد بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد هو " ضراوة وعنق وشراسة " الاستعمار الجديد . هذه الضراوة يستفيد الاستعمار الاميركي في ممارستها من انقسام المعسكر الاشتراكي ومن تدليق سياسة التعايش السلمي . كيف تستطيع " حركة الثورة العربية " ومركز الثقل فيها . . . بقيادة " عبد الناصر " مواجهة الاستعمار الاميركي ؟ قبل الخلاص الى المواجهة يعالج البيان ما يسميه بالخطأ الاساسي . هذا الاخير يمكن بالدرجة الاولى في كون حركة الثورة العربية لم تقابل وبصورة مكررة استراتيجية الاستعمار الجديد الهجومية ضدها باستراتيجية ثابتة ونهائية تنطلق من مبدأ المجابهة الكاملة والمستمرة له على امتداد الارض العربية باعتبار هذه المجابهة تشكل الاطار التاريخي الكبير للنضال العربي في المرحلة الجديدة . . . ما هي اسباب هذا الخطأ ؟ الجواب الاول (ثمة جوابان) هو ان عدم المجابهة نتج عن " سوء تقدير " للمعركة الداخلية الخارجية مع الاستعمار الجديد (الحلقة الثانية) . لا بد من

الاقتراب من التفسير هزيل . ولكن التفسير التالي اكثر تطلبا : البورجوازية الصغيرة " سقف حركة

الثورة العربية " ليست اكثر طبقات التحالف الشعبي الثوري جذرية . وهي ، بالتالي ، لم تعد

مؤهلة لممارسة دور القيادة . فالاتجاهات الثلاثة المطلوبة : التصنيع الثقيل ، تنظيم الحزب الثوري العمالي ، احداث تغيير جذري في طبيعة الدولة ، - تتخطى قدرتها . ولكن هل هذا الحكم قاطع ؟ " في اطار هذه الاتجاهات السياسية كان مطلوبا وممكنا احداث تعبئة شعبية كاملة لمقاومة

الاستعمار الجديد سياسيا ومقاومته عسكريا " . هذا الامكان الذي يشير اليه البيان ، ما هي

قواعده ؟ هل هي " الاتجاهات الاستملاكية المتصاعدة " و " الخوف من الجماهير والديمقراطية الشعبية " و " بيروقراطية اجهزة الدولة " مظاهر عابرة ، واهية ؟ (لا بد من الاشارة الى حداثة

الاستراتيجية، وهذه المظاهر التي كان يرفضها القوميون العرب قسماً بالاعتراف بها (أم أنها ملازمة للتكوين الطائفي الذي يحذر النعمة الساكنة في مصر ؟ ويحدد البيان " الافق العملي الباعث للنضال ضد الاستعمار " فيخلص الى انه " يتمثل في جبهات سريعة ضد الاستعمار بأسلوب العنف الثوري المنظم التجسد في اشكال عديدة لا بد ان تتصاعد وتتطور اخيراً في اعلى اشكال العنف الثوري واكثرها حسماً : الكفاح المسلح " . لا بد من تسجيل الشوط الذي قطعتة حركة القوميون العرب بعد الحرب مباشرة والذي يفصل فترة البحث على غير هدى عن الاخطاء والتبديدات وبين الاتجاه الذي يحمل الحركة الى نظرة متناسقة نسبياً . فبينما يقف محلل " الاخبار " مثلاً في محاولة اعادة النظر في الحكم في مصر على عتبة احداث مبعثرة (عدد ٩ - ٩ - ٦٧) يتصدى البيان لبنية طبقية متكاملة (حتى لو كان تحديدها جزئياً او متسرعا) ومترابطة الوجة . ولكن هل تعثر البيان في تفسير الخطأ الاساسي نتيجة تداخل بين الموقف القديم والنظرة الجديدة ، ام انه علامة على شيء آخر اهم ؟ - الامر الذي يلفت النظر في تعداد عوائق اضطلاع البرجوازية الصغيرة بالدور الذي يسمح بمجابهة الازمة هو افتقاد التعداد لسلم يحدد الاولويات ويربط فيما بينهما . فالعوائق لا تستوي في الاهمية من

ناحية ، وهي وليدة فقدان حلقة اساسية : الحزب الثوري العمالي ، يذكرها البيان بين الاتجاهات المطلوبة دون تحديد مرتبتها . وفقدان التوحيد في التحليل (وهو ليس مطلقاً امراً شكلياً) يؤدي بدوره الى تخبط في تحديد الاهداف والوسائل . في نقد التجربة الناصرية يعفو النقد عما يسميه " قيادة عبد الناصر " . من هي هذه القيادة ؟ ما علاقتها بالجهاز الذي " تتعاشى " معه ؟ ما الامر الذي يسمح لها بتخطي كل الظروف التي تحكم على حدود التجربة الناصرية كلها ؟ ان اعتبار هذه القيادة خارجة عن النظام الذي هو نظامها يفسر اللجوء الى التفسير الاول : " سوء التقدير " . هذا يعني ان تجاوز الاهداف الراهنة كان منوطاً " بقيادة عبد الناصر " الذي لم يقدر حق التقدير امكانات النظام . و " قيادة عبد الناصر " تفسر امكان تحديد الاتجاهات المطلوبة التي يحددها البيان . هذه التجزئة ، او هذا التصنيف للنظام : النظام (ككل طبقياً متكامل) في جانب وقيادته في جانب آخر ، مفتعل ومتفائل يرمى من ورائه الى تبرير الحل : الجبهات ... ان السؤال الذي يطرح نفسه ببداية هو التالي : من هي قيادة هذه الجبهات ؟ واذا كانت قيادة عبد الناصر " مسؤولة بحكم انتماء طبقية لا يحكم سوء تقديره عن النظام ، فان الجبهات المذكورة تبقى بلا رأس وهي بالتالي لا تشكل حلاً " سريعاً " . اي ان البيان " ينقد " عبد الناصر لينقد الجبهات او الاصح ان الجبهات هي نتيجة ابقاء عبد الناصر خارج عملية التقييم بشكل غير مبرر ولا معلل . وهذا يلغى ، مرة اخرى ، تعيين الاولويات : اذا كانت هذه القيادة هي الخشبية الوحيدة التي ما زالت عائمة في مياه الكارثة ، فهذا يعني ان مهمة بناء الحزب العمالي ليست عاجلة ، ولا انها ليست نقلة البدء ، وانها تأتي في المحل الثاني ، وبعد " قيادة عبد الناصر " . لا شك ان بيان حركة القوميون العرب ككتبة مجردة على مقالات هيكل او ضد الاتجاه الذي يمثله هيكل . ولكن ذلك لا يكفي ليخرج بهم فعلاً من الدائرة التي يفكر ضمنها من يمثلم هيكل ، وحجر الزاوية في هذه الدائرة هو وضع الحزب في المحل الثاني ، وهذا الحجر مشترك بين هيكل وبيان حركة القوميون العرب . هذا

لا يعني ان الموقفين لا يختلفان في نمائة الملاك ، وانما يعني ان الشروع بأي عمل ، مهما كان طموحه وكان وكانت نواياه لا بد من ان يمدد بحدود هذه النظرة ، وحدود تساوي بين فعالية هذا العمل وبين فعالية العمل الهيكلية .

وجمعة العمل : لا شك ان مقررات القمة سوف تساهم ، ولو بمقدار ضئيل ، في دعم اقتصاد البلدان المتضررة . ولا شك ان استمرار واتساع المقاومة المسلحة في الارض المحتلة عنصر اساسي في مواجهة الاحتلال . وبالتالي يفرض الدعم الكامل . ولا شك ان اعادة النظر التي دفعت اليها الفصائل السارية في كافة الاقطار العربية ، والتي من بوادرها بيان حركة القوميون العرب ومقال " الاخبار " حول الاوضاع المصري (عدد ٩ - ٩ - ٦٧) وتأكيد الحزب الشيوعي السوري على دور الحزب المستقل ، هذه الاعداد سوف تستمر . ولكن هل يكف ذلك ؟ هل يمكن القول ان هذه البداية لا بد لها من ان تؤدي الى النقد الحقيقي الذي هو بداية العمل الاشتراكي ؟ في التفحص السابق لخصنا المشكلة التي يرتام بها الجهد الحالي بانها مشكلة الحزب الماركسي - اللينيني . انها وجهة العمل الضرورية . ولكن كيف ؟ هذا ما سيتناوله مقال قادم . . .

يكتب امين الاعور في جريدة "المحرر" سلسلة من المقالات ابتدأها منذ
الاول من شهر آب ولم يزل يتابع الكتابة حتى الان . ولعل ما تنطوي عليه المقالات الخمسة
الاولى كاف لمعرفة ما يبغيه الرجل وما يرمي اليه وان كانت مقالاته الاخرى تلقي بعض الاضواء
على ما بقي مبهما في مقالاته الاولى ، الا ان ردنا سيتناول بالدرجة الاولى تلك المقالات
الخمس .

وقبل ان ندخل في التفاصيل لابد من طرح سؤال ذو وجهين عما دفع بامين
الاعور الى اتخاذ هذا الموقف الفردي وحدا به الى الانشقاق عن الحزب الشيوعي بعد ان
امضى ردا طويلا من الزمن يكتب على صفحات جرائده . وما تعنيه الرغبة لدى امين
الاعور في طرح الحلول التي يرتئها والتي منها اعلان الوحدة بين قطرين او ثلاثة على
الاقل والارتباط الكلي بالناصرية وغير ذلك مما سوف نعرضه في سياق الحديث .

فلنحاول الاجابة على هذا السؤال الذي يشكل محور بحثنا كله . لهذا
الغرض لابد من اللقاء نظرة ولو موجزة على اساس التنظيم في الحزب الشيوعي اللبناني ،
فلقد سبق ان اشرنا في نشرة حول ازمة اليسار في لبنان الى ان الحزب الشيوعي يعتمد
طريقة في تنظيم حياته الداخلية تقوم على بيروقراطية مركزية كاملة هي امتداد للتراث
الستاليني ومسوخ لصيغة التنظيم اللينينية الديمقراطية . فمنذ عشرين عاما لم يعقد الحزب
الشيوعي اللبناني مؤتمرا عاما واحدا ، ومسؤوليات اعضائه لاتحدد عن طريق الانتخاب ،
وليس للقواعد والفروع ما ينبغي ان يكون لها من حرية التعبير ، ادى بدوره الى تخبط
في مواقف متناقضة ليس اقلها ، على سبيل المثال ، الموقف الغامض من الناصرية وتذبذب
الحزب واحكامه تجاهها . فقبل سنة ١٩٥٥ كان الحزب الشيوعي يقف موقفا معارضا
للتيار الناصري ، تحول الى تأييد عام ٥٥ - ٥٦ ثم تبدل عام ٥٨ - ٥٩ الى موقف
معارض ضمني مؤيد ظاهريا ، ثم استحال بعد زيارة خروشوف الى مصر عام ٦٣ الى موقف
مؤيد .

ومن الواضح ان هذا التذبذب في اتخاذ المواقف لم يصحبه ، في كل مرة
لاتفسير نظري ولا تبين لخط جديد يرتبط بالانعطافات التاريخية التي تمر بها المنطقة
بل كان صدى لخط استراتيجي في الخان ، هو نفسه مرتبط الى حد كبير بهذب
مواقف عبد الناصر بالذات وتأرجحه بين الاقبال على الاتحاد السوفياتي والاحجام عنه .

من هنا كانت الناصرية الصخرة الكرتونية التي يتحطم عليها التنظيم الشيوعي العربي . فمنذ عام ٥٨ مع خلاف بكداش والحلو ، الى انشقاق الياس مرقص وياسين الحافظ الى خلاف الشاوي والحاوي الى موقف الاعور الاخير ، كانت الناصرية عاملا اساسيا في الخلاف .

الا ان موقف الاعور بالذات ، الذي انفجر على صيغته الاخيرة ، هو امتداد لشيء ابتدأ في اوائل عام ٦٤ . ففي عام ١٩٦١ حدثت التطورات التي كرس التجربة الناصرية نظاما صبغته الرئيسية رأسمالية الدولة ، هذا في مرحلة كانت الاحزاب الشيوعية ماتزال تتبع فيها استراتيجية مرحلتي الثورة . المرحلة الديمقراطية الوطنية والمرحلة الاشتراكية . وكانت ماتزال تعتبر الناصرية (يشهد على ذلك مقالات الاعور نفسه عام ٦١ و ٦٢) موقع قدم للاستعمار الاميركي وتجربة الوحدة السورية المصرية عملية سيطرة للاحتكارات المصرية على الاقتصاد السوري . الا انه بعد زيارة خروتشوف في اواخر ١٩٦٣ لمصر وحديثه عن سير مصر في الطريق اللارأسمالي تحولت استراتيجية المرحلتين المذكورتين (وهي الاستراتيجية العاجزة عن استيعاب اثر الارتباط الاستعماري والتخلف على دور البورجوازيات الوطنية في البلدان المتخلفة ، والارتباط العضوي بين الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية) تحولت الى استراتيجية الطريق اللارأسمالي الى الاشتراكية .

في هذه المرحلة التي تتطلب تحديد طريق الانتقال من انظمة رأسمالية الدولة الى الاشتراكية ، والمهمات التي تفرضها هذه المسيرة ، ارتدت الحركة الشيوعية العربية ل تمنع هذا الطريق بركة التطور الميكانيكي وفق صيغة الهناءة المستسلمة التي تسمي عصرنا الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وعضوا عن تحديد دور الطبقة العاملة والفلاحين في عملية تحويل انظمة رأسمالية الدولة الى انظمة اشتراكية اخذت الاحزاب الشيوعية العربية تمهد لتذويب تنظيمات الطبقة العاملة والفلاحين في الجموع الناصرية البورجوازية الصغيرة ظنا منها انها هي التي تمثل الطبقة العاملة والفلاحين ، كما استغنت عن دور الطبقة العاملة القيادي بحجة ان النضال من اجل الاشتراكية لم يعد امتيازاً للاحزاب الشيوعية وحسب .

هذا ما اشرنا اليه في نشرة سابقة وما يدخل في سياقه كتابات الاعور في مجلة روز اليوسف الملتقمة مع كتابات لطفي الخولي حول "التقاء التيارات الصحيح" والتي كانت تشكل بوادر الموقف الذي اعلنه الاعور على صفحات "المحرر" .

فموقف الاعور اذن ليس جديدا كل الجدة بل هو امتداد ، (من خلال
فموض الموقف النظرى عامة ، من الناصرية) ، لما كان الاعور قد ابتدأه ، وان بشكل مبطن ،
سنة ٦٤ ، ولما كان الحزب الشيوعي اللبناني قد اتهم من اجله الاعور منذ سنة بالعمالة
للاستخبارات المصرية (ثم عاد فأرسله ، مضطرا ، كمنذوب للحزب الى ندوة الجزائر .

لكن السؤال المطروح هو ماذا تعني الرغبة لدى امين الاعور في الارتقاء
اللامشروط (وهذا ما اتضح بشكل واضح من مقال ٤ ايلول) في احضان الناصرية
ورغبته الملحة في اعلان الوحدة بين قطرين او اكثر .

ان المنطلق الذى يبدأ منه الاعور في مقالاته هو عملية نقد مواقف يعرود
ابعداها الى حوالى العشرين عاما . انه ينطلق من نقد لموقف الحزب الشيوعي من
التقسيم عام ٤٨ ، وموقفه من الوحدة عام ٥٨ ، وموقفه من تجميد النشاطات النقابية مع
مصطفى العريس وضرب فوج الحلواتجاهه وكافة الذين فضلوا "الولاء المبدئي
على الولاء الدولي" ، ثم هو في النهاية نقد للتحجر الستاليني المسيطر على مواقف
الحزب والمتحاي في شخص خالد بكداش . ثم هو يخلص من هذا كله الى الاستنتاج بان
حركة التاريخ لم تنتظر تخلف اليسار الملتزم فخلقت يسارا جديدا مع ثورة يوليو ٥٢ . وان
اليسار الملتزم اخطأ في حكمه على هذه الحركة واخطأ في معاداته لها . ثم يدعو الاعور
(بعد كل ما حصل ، بل بسبب ما حصل خلال الايام الستة السوداء ، كما يقول) الى
الاندماج في هذا اليسار الجديد . . . والى اعلان الوحدة بين قطرين او ثلاثة على الاقل .
صحيح ان سياسة الاحزاب الشيوعية العربية كانت (ولم تزال) تتأرجح بين
اعدام للماضي ، وطمسه مادام محرجا ، وبين عملية نقد ذاتي نادرة وهزلية ، ولكن
كل ما ذكره الاعور من نقد للمواقف التي سجلها على الحزب الشيوعي لا تبرر موقفه بالذات ،
(وهو ندو اسباب طبعها) الذى يحدو به الى الاندماج بالتيار الناصري واعلان الوحدة .

وبصرف النظر عن بعض القضايا التي ذكرها الاعور ، والتي يصعب التحقق
من صحتها تاريخيا (حادثة العريس ، تأييد ٩٠ ٪ من القواعد للوحدة عام ٥٨ ومعارضتهم
للتقسيم عام ٤٨) فهل احتاج الاعور الى عشرين عاما لكي يتبين خطأ الموقف من القضية
الفلسطينية عام ٤٨ ، وهل احتاج الى ٢٢ عاما ليتبين خطأ الموقف من مصطفى العريس
ونهبه ، ثم هل نسي الاعور ما كان قد كتبه بعد ٥٨ وخلالها بما عدده من اخطاء
الوحدة ، وما كان قد كاله قلمه اعوام ٦١ حتى ٦٣ للنظام الناصري من نقد :

كان الاعور يصف حتى ٨ نيسان ٦٢ محرري الازهر "بالعهر السياسي والحدق الشخصي والمصلحة الذاتية والنزاعى" وبعدها بزمن قليل كان يصف زكريا محي الدين وصحبه "بخبراء" تدويب اجساد الناس بالاسيد " . ونحن لانورد هذه الاقوال لصحتها المطلقة بقدر ما نوردها لنسأل : هل تغيب محررو الازهر ؟

وهل ولى ظل زكريا محي الدين عن النظام الناصرى ؟ طبعا لا .
والاعور يعرف ذلك .

وكتب صاحبنا عام ٦٢ يقول : " كل مواطن من الاربعة ملايين سورى باستطاعته ان يتكلم خمسا وعشرين ساعة متواصلة عن مظالم عهد الوحدة ومساوئه ودكتاتورية وسلطنة مباحته الخ . . " .

ووصف الاتحاد الاشتراكي عام ٦٣ بقوله : " انه يجتمع بغمزة وبغمزة ينصرفه ، ويقرر برنة حاجب وبرفة اخرى ينقض ماقرره ، يصحو وينام يسكن ويتحرك ببرمة برغسي او كبسة زر مثل لعب قيصر عامر " هذا فقط لنسأل امين الاعور هل غير رأيه بوحدة الاتحاد الاشتراكي . طبعا لا . والاعور يرى ذلك بوضوح .

اذن ما السبب في تهالكه على هذين الامرين : الاندماج بالناصرية واعلان الوحدة .

يتساءل الاعور في مقالاته التي نحن بصدد ها " هل كانت الظروف الموضوعية لكل بلد في الاتحاد السوفياتي على مقدار اقل من الفوارق الموجودة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، او بين البلدان العربية جميعها اليوم ؟

ان الفوارق بين بلدان الاتحاد السوفياتي كانت اكبر بما لا يقاس ، منها ما بين البلدان العربية . . . ومع ذلك حلت الماركسية اللينينية تلك المشاكل بعد اعلان الوحدة ولم تستأخر الوحدة حتى يمر الزمان على الفوارق ويحلها تلقائيا " .

عجيب امر هذا الزمان الذي يريد الاعور ان يحل الفوارق تلقائيا ، الا ان هذه المقارنة بين توحيد الدول العربية تحت ظل النظام الناصرى وتوحيد بلدان الاتحاد السوفياتي في ظل الماركسية اللينينية يدعمه ما يقوله الاعور عن مقارنة بين ثورة يوليو في مصر وثورة ١٧ اكتوبر في روسيا . فصاحبنا لا يقيم على ما يبدو اي فرق جوهري بين الثورتين .

يقول :

" كان من المهيمن اليسير على قيادة اليسار الملتزم ان تكتشف سمات ثورة يوليو وان تنب فيها ثورة عربية وطنية في مصر بامكانها التحول الى ثورة اشتراكية عربية وبامكانها ان تسكب جهد الشعب المصري في السبيل العربي ، مثلما سكبث ثورة اكتوبر جهد الشعب الروسي في سبيل وحدة الاتحاد السوفياتي وبناء الاشتراكية على ارضه الفسيحة الارجاء " .

ان الخطأ الفادح المرتكب في الجملة الاولى لا يفسر الا بالخدلاً الاكثر فداحة الذي تنطوي عليه الجملة الثانية . فعلى اي اساس يقيم الاعور الحكم الاشتراكي الصحيح ؟ وما هو المقياس الذي يأخذه للحكم على ثورية نظام من الانظمة ؟ هل ان ملكية الدولة لوسائل الانتاج هي المقياس ام سيطرة الطبقة العاملة وحزبها على هذه الوسائل ؟

ان مقارنة الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر عام ١٩٥٢ بالثورة الشعبية التي حدثت في روسيا عام ١٩١٧ حماقة كبيرة ، لا تنتج الا عن جهل او تجاهل بظروف الثورتين . ثم ان الحكم في النهاية على ثورية نظام يكون رهنا بالمنجزات التي اكتسبتها الطبقات الكادحة في ظل هذا النظام . ان ٧٤٪ من سكان الريف المصري (الذي يستوعب ١٩ مليوناً من ال ٢٧ مليون) لا يزيد دخل الفرد الواحد منهم على ٥ او ٦ جنيهات سنويا . في حين ان البرجوازية الصغيرة يصل دخل الفرد منها الى ١٢٠ جنيه سنويا ، ناهيك بالطبقات البرجوازية الكبيرة والارستقراطية التي يتعدى دخل الفرد منها ٨٥٠ جنيهها سنويا . هذا بعد ستة عشر عاماً من العمل " الثوري " في مصر . فهل يمكن مقارنة هذا الوضع يا اعور بالحالة التي كانت عليها بلدان الاتحاد السوفياتي في عام ٣٣ بعد ستة عشر عاماً من الثورة الروسية . وهل ان النظام الذي فشل خلال هذه المدة في ازالة الفروقات الهائلة بين طبقات مجتمعه مؤهل لتحمل اعباء الوحدة مع اقطار اخرى ؟

ولعل امين الاعور يعلم ان الاراضي التي اخذت من اقطاعي كمشيش اعيدت لهم بعد سنة من تشكيل لجنة تصفية الاقطاع وهو مع هذا يصر على القول انه بامكان ثورة يوليو ان تسكب جهد الشعب المصري في السبيل العربي مثلما سكبث ثورة اكتوبر جهد الشعب الروسي في سبيل وحدة الاتحاد السوفياتي وبناء الاشتراكية على ارضه .

هذا الى ان كلامه عن ان الماركسية - اللينينية " لم تستأخر الوحدة حتى يمر الزمان على الفوارق ويحلها تلقائياً " ينطوي على افتراض مغلوط في الاساس هو الغاء لدور التنظيمات اليسارية في ازالة الفوارق في كل بلد وتهيئة الظروف المتقاربة التي تمكن من ثم من بحث قضية الوحدة الشاملة .

ثم ينتهي امين الاعور في احكامه فيقسم اليسار العربي الى ثلاثة اطراف :
" طرف يستقطب الجماهير العمالية والفلاحية والمثقفة جميعها في قطر واحد يبلغ
تعداد سكانه ثلث مجموع تعداد الاقطار العربية جمعا . وفوق ذلك يستقطب جماهير
واسعة وعميقة في جميع انحاء الوطن العربي الكبير (وهو يعني بهذه الطرف التيسار
الناصرى) . " وطرف له تنظيمات قديمة ملتزمة التزاما يساريا عالميا " (وهو يعني به
الاحزاب الشيوعية العربية) .

" وطرف له تنظيمات قديمة ملتزمة " (لعله يعني به حزب البعث) ويستطرد
فيقول : " ان عدم اعلان الوحدة لا يعني ان الامة العربية لن تتمكن من القيام بحملها
الثقيل ، ومن استعادة كرامتها . بل يعني تحميل عبء القيام بالحمل في المشرق العربي
لطرف يسارى واحد ، هو الطرف الذى يستقطب الجماهير ، فاذا قام هذا الطرف
بحمله فان اية ضرورة في نظر الجماهير العربية لبتاء الطرفين الاخيرين ، وبما اى دور لهما
في المستقبل ، ستصبح غير واردة " .

طبعاً ستصبح غير واردة ! بل هي غير واردة فعلاً لا الان فقط بل منذ
تفوق الحزب الشيوعي في تياره الستاليني . ومنذ ان انقطع عن متابعة الوقائع اليومية
وتحليلها تحليلاً طبقياً واقتصادياً وربطها بنضال الجماهير اليومية . . منذ ان كان الحزب
الشيوعي حزباً تعجز قياداته عن اللحاق بالاحداث وتسير دوماً في مؤخرتها . . وهي
ستظل " غير واردة " مادامت تتبع هذا النهج ولكن من الذى قال ان الطرف الذى
يستقطب الجماهير حسب ادعاء الاعور ، ويعني به التيار الناصرى ، سوف يقوم على حد
تعبيره " بالحمل الثقيل " الملقى على عاتق الامة العربية ؟ ان نظرة على الواقع المصرى ،
بمفارقاته الطبقيه بعد سنين طوال من الثورة قد تخفف كثيراً من هذا التفاؤل الساذج
بالناصرية ونظامها . ان عجز الاحزاب الشيوعية العربية، نظراً لتنظيمها الخالي وفقرها
النظري ، وبالرغم من كل نقائصها الراهنة ، لاتبرر الارتقاء بالمشروط في التيار الناصرى
وطمس مصالح الطبقة التي تدعي الاحزاب الشيوعية تمثيلها ، كما لاتبرر الاعتقاد الساذج
بان الناصرية تمثل فعلاً مصالح العمال والفلاحين ، وانها لا بد ستقوم باعباء الامة
العربية .

ان العجز الذى تعاني منه الاحزاب الشيوعية العربية يطرح طريقا آخر للنضال من حيث التنظيم والعمل اليومي ، لا من حيث الماركسية باعتبارها اداة للعمل تبلور للوعي السياسي عند الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين . . وهذا العجز يطرح مهام جديدة تتطلب العمل الدؤوب الجدى وتنفض عنها غبار الستالينية وتعيش الاتصال المباشر بالاحداث اليومية وتنشر الوعي السياسي من خلالها بين الجماهير الكادحة هذا هو المطلوب وهذا كله يتطلب جهدا مضاعفا . . وجدية ونفسا طويلا لا طاقة لامين الاعور به ولا رغبة عنده بالاقدام عليه . لذ كان من الطبيعي بعد ان هزت الازمة الاخيرة دعائم التنظيم الشيوعي ، ان يختار الاعور امون الطرق مسلكا وآمنها عواقبا ، فلم يجد الا التهافت على الناصرة يتمسك بما بقي منها من حطام علمه ينجى من غرق محتم او يجد في الكتابة على صفحات المحرر راحة الضمير الكاذبة .

=====

١ - الطريق الثالث

من ٣١ تموز الى ١١ آب ١٩٦٧ ، انعقد في هافانا مؤتمر المنظمة الاميركية اللاتينية للتضامن . تضم هذه المنظمة ٢٧ بلدا من بلدان اميركا اللاتينية ، وهي تعقد اجتماعها الاول منذ ان انشئت في مؤتمر القارات الثلاث ، عام ١٩٦٦ . وكانت الغاية من انشائها بناء قاعدة تنظيمية وسياسية للتضامن الاميركي اللاتيني عن طريق تحديد استراتيجية موحدة للصراع المعادي للاستعمار في الجزء الجنوبي من القارة الاميركية . ولم تكن الوفود التي حضرت المؤتمر متجانسة . فقد قبلت الدعوة كل الاحزاب الشيوعية (في اميركا اللاتينية) باستثناء ثلاثة : فنزويلا ، الأرجنتين ، البرازيل . وشرط المساهمة في المؤتمر هو ، رسميا ، مناهضة الاستعمار والقبول بميثاق مؤتمر القارات الثلاث . وقد اشتركت في اللقاء الى جانب الاحزاب الشيوعية ، مجموعة كبيرة من الحركات المناضلة غير الشيوعية . اما رفض الاحزاب الشيوعية الثلاثة المشاركة فأت عن معارضة المواقف الكوبية الداعية الى العمل المسلح وحرب العصابات واعتبارها الطريق الوحيدة المؤدية الى الثورة في اميركا اللاتينية . هناك احزاب شيوعية اخرى معارضة للانكار الكوبية (الشيلي ، كولومبيا ، الاورغواي) . ولكنها آثرت حضور المؤتمر والنقاش فيه ، تفاديا للقطيعة مع الخط الكاستروي وللانعزال عن جبهة اليسار في اقطارها حيث الاممال الانتخابية فعلية (مثل الشيلي) . اما الاحزاب الشيوعية الاخرى فتحاول تحاشي ازمات داخل صفوفها لاتؤدي الا لضعافها .

كان موضوع المؤتمر الرئيسي واضحا : على كل ثوري ان يقوم بالثورة . ومن خلال التوصيات التي تم عليها التصويت يمكن استنتاج المواضيع التي نوقشت وتحديد وجهة المؤتمر .

- ١ - عينت التوصية العامة للنضال المسلح وسيلة رئيسية للقيام بالثورة ، والاستعمار الاميركي الاعداء البشرية .
- ٢ - اقر عدد من توصيات التضامن مع فيتنام (ايجاد اكثر من فيتنام في اميركا اللاتينية) ، وثورة اكتوبر والسود الاميركيين .
- ٣ - اتهمت احدى التوصيات الحزب الشيوعي الفنزويلي بالخيانة وانتقدت قيادته اليمينية ، كما استلعدت الوسائل الشرعية ، التي تدعى سلمية ، للاستيلاء على الحكم .

٤ - اقترت توصية سرية او داخلية تعلن عدم الموافقة على المعونة المالية والفنية التي تقدمها بعض البلدان الاشتراكية للحكومات العميلة في اميركا اللاتينية . ان نظرة سريعة الى هذه التوصيات تبرز التناقض بينها وبين المواقف السوفياتية حول التعايش السلمي والطريق السلمي الى الاشتراكية ، كما تبرز نقدا واضحا للسياسة الاممية التي ينتهجها (اولا ينتهجها) الاتحاد السوفياتي . هذا التناقض هو نتيجة اختلاف التحليلين . فالتحليل السوفياتي يعين التناقض الرئيسي في التناقض بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية . وبالتالي فهو يرى ان البلدان الاشتراكية المتقدمة هي التي تستطيع احراز النصر الحاسم على الرأسمالية . ولا يمكن لهذا النصر الا ان يكون سليما لان حربا عالمية ، ذرية ، لا تخلف غير مغلوبين . لذلك فالوسيلة الوحيدة لقهر الرأسمالية ، سليما ، هي بناء مجتمع اشتراكي يتمتع بتفوق جلي على النظام الرأسمالي ما يدفع الجماهير في البلدان الرأسمالية الى تحقيق مجتمع مماثل . من ناحية ثانية لا بد لثورات البلدان المستعمرة سابقا من ان تدفع الى الحرب مع الاستعمار . مما يحمل الكتلة الاشتراكية على تقديم المعونة لهذه الثورات اما لتنتصر على الاستعمار اولتستطيع الصمود في الحكم وبناء الاشتراكية ، هذه المعونة ، اذا ما اتسعت ، تكبح نمو وتطور الكتلة الاشتراكية لتؤدي الى استحالة معونة فعالة . اذا يفضل على الثورات المنيفة انظمة الانتقال : دول الديمقراطية الوطنية .

اذا ما قيس بمواقف مؤتمر القارات الثلاث ، يشكل الموقف الكوبي اتجاها اكثر حدة وحسما . فقد كان مؤتمر القارات الثلاث قد اعلن تبنيه لمبدأ التعايش السلمي رغم معارضة الصين وعشرة وفود اسيوية ، بينما صوتت كوبا والجمهورية العربية المتحدة وبلدان اميركا اللاتينية مع التبني . وكان المؤتمر الاول قد اقر حق الشعوب في الدفاع المشروع ضد العدوان الاستعماري . اما المؤتمر الثاني فيعلن : " ان الوضع في اميركا اللاتينية يتطلب ان ينفجر العنف الثوري لمجابهة العنف الرجعي . يشكل العنف الثوري اعلى مراحل نضال الشعب ، وهو ليس الطريق التي ينبغي اتباعها فحسب ولكنه بصورة بينة ، اكثر الامكانات واقعية في سبيل سحق الاستعمار ، اي ان الجبهة الرئيسية للمعركة ضد الاستعمار لم تعد التسابق الاقتصادي بين الكتلة الاشتراكية والكتلة الرأسمالية . فحرب الاستعمار الرأسمالي يقوم على " ايجاد فيتناميين او ثلاثة او اكثر في اميركا اللاتينية " .

وقد اضا فت وفود الاحزاب الشيوعية الى التوصية التي تعلن ان "النضال المسلح هو الخط الرئيسي في اميركا اللاتينية" الاشارة الى ان اشكالا اخرى للنضال ممكنة في بعض البلدان شرط الا تعيق النضال المسلح . ولكن الاضافة ليست تراجعاً ، فقد استطاع كاسترو ، انطلاقاً منها ، ان يوجه النقد الى قيادة الحزب الشيوعي الفنزويلي اليمينية ، والى الطرق السلمية والقانونية لاستلام الحكم . بل انه يرجع الخلاف بين انصار العمل المسلح واعدائه الى خلاف بين الذين يعملون للثورة والذين يكبحون جماحها .

واتخذ نقد الاتحاد السوفياتي طابعاً امثراً مباشرة باقرار توصية (غير علنية) حازت على ١٥ صوتاً (صوتت ضدها ٣ وفود ، وانتنعت ثمانية) تعلن شجبها للمساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لعدد من حكومات اميركا اللاتينية ، تقدم المساعدات السوفياتية حسب مقياسين : المساعدات الاستراتيجية تعطى للبلدان الديمقراطية الوطنية تساهم في بناء اقتصادها ، والمساعدات التكنيكية تعطى لعدد من البلدان وتهدف لمنع الاستعمار من ممارسة الضغط عن طريق احتكار الصلات مع هذه البلدان مما يساهم في تشجيع القوى الثورية . ولكن مؤتمر منظمة التضامن يعتبر ان حكومات اميركا اللاتينية هي من التبعية للولايات المتحدة بحيث ان المساعدة التقنية التي يقدمها الاتحاد السوفياتي عاجزة عن ان تلعب اسطودور سياسي . والدور الوحيد الذي تلعبه هو المساهمة في دعم حكومات عميلة وليس الحد من تبعيتها الاستعمارية . ولا شك ان النقد يصبح مبرراً اكثر في حالة كبيع السلاح الى ايران ، سلاح لا يمكن ان يستعمل الا ضد العناصر التقدمية في الداخل او ضد تطلع بلد مجاور للتقدم مثل العراق

خلال انعقاد المؤتمر لم تكف الصحافة السوفياتية والشيوعية الاوروبية من التهم على المنظمة ، ناعته الوفود والمنظمات الثورية ، غير الشيوعية ، بالزهر اليسارية الصينية الواقع ان الحركات " الصينية " لم تكن معقدة في المؤتمر ولكن هل يمكن نعت الموقف الكوبي بأنه موقف " صيني " ؟ لا شك انه هناك " وجه شبه " بين الموقفين بما يعود الى رفض التعايش السلمي ، والتأكيد على اهمية العمل المسلح ، ورفض المرور السلمي الى الاشتراكية ، اى بما يعود الى استراتيجية شعوب العالم الثالث في وجه تعاطف هجوم الاستعمار الاميركي . ولكن خلافات عميقة تفصل بين الموقفين . فالموقف الكوبي بصرح جانبا الا " من الذى تقوم عليه الدعاية الصينية في المجال العالمي ؛

معركة مزدوجة ضد الاستعمار الاميركي والتحريرية السوفياتية . وكان الخلاف قد برز منذ مؤتمر القارات الثلاث مع رفض كوبا لهيمنة الصين على اتجاه ما ، وتأكيدا على خصوصية الثورات والخطر الذي يمثله فرض نماذج اشتراكية مستوردة . كما ان كوبا ترفض فرض الصين لخلافاتها على الاخرين ، وعدم احترامها لاستقلال الاحزاب الداخلي . وعندما حاول المندوب الصيني (في مؤتمر القارات . .) التخفيف من اهمية المساعدة السوفياتية للفيتنام وكوبا اجابه المندوب الكوبي : نحن الذين نتلقى هذه المساعدة ونعيش منها ، نحن ادري منكم باهميتها .

ما هو " الخط الكوبي " الذي انتصر في مؤتمر منظمة التضامن من الاميركي اللاتيني ؟ انه ما يدعى " بالطريق الثالث " . هذا الخط ولد في لقاء بيونغ - يانغ (عاصمة كوريا الشمالية) عام ١٩٦٦ ، بين الوفد الكوري والوفد الكوبي العائد من هانوى ، حيث ناقش الاتجاه مع فيتنام الشمالية . ما هي ملامح هذا الخط ؟ .

١ -

الاستقلال تجاه الاتحاد السوفياتي والصين . يرى دعاة الخط الثالث ان التشديد على الخلاف الايديولوجي غير مجد ويعيق امكان الوصول الى اتفاق . هذا الامكان يعتمد على المساهمة في حل المشاكل المحددة ومساندة الممارك الفعلية . اى ان المطلوب هو ، بالتالي :

- تعاضد النضال ضد الاستعمار الاميركي .

- نقد سياسة التعايش السلمي التي تودي الى الاعتراف بالحكومات الرجعية التي تسندها الولايات المتحدة .

- رفض الجوانب المتحجرة من التحليل الصيني ، جوانب لا تتفق بحال من

الاحوال مع شروط الكفاح في اميركا اللاتينية .

- تأكيد اولوية النضال المسلح .

هذا الخط يكتسب اهمية بالغة لانه تعبير عن تجربة اكثر البلدان انخراطا

في المعركة المالية . ولكن الالتزام بهذا الخط لا يمكن ان يكون نتيجة شرار اعتباطي

يهمل تحديد التناقضات الخاصة بكل بلد . كيف يتم هذا التحديد بالنسبة لاميركا

اللاتينية ؟

٢ - اضعف حلقات السلسلة :

مهما اختلفت الطرق فان المنظمة الثورية هي التي تجيب على السؤال التالي :
كيف يمكن قلب نظام حكم الدولة الرأسمالية ؟ في اميركا اللاتينية يمكن حصر الاجوبة
بثلاثة :

- ١ - الطريق الديمقراطي .
- ب - الانقلاب .
- ج - العمل المسلح او حرب الغوار (العصابات) .

١ - الطريق الديمقراطي :

يفترض سلوكه استعمال الوسائل القانونية ، المشروعة ، في التنظيم (النقابات
الاحزاب ، البرلمان) والاعلام (الصحافة) لتغيير النظام الرأسمالي وبناء الاشتراكية
وقد صرحت الاحزاب الشيوعية العاملة في اميركا اللاتينية على تشكيل جهات تضم
ممثلين عن بورجوازية المدن الصغيرة ، والبورجوازية الوطنية واليسار ، وذلك بغية العمل
من اجل قيام نظام ديمقراطي يحقق عددا من الاصلاحات ذات الطابع الوطني والديمقراطي
البورجوازي ، الاصلاح الزراعي ، التصنيع ، تأميم المصالح الاميركية التي تمثل في بعض
البلدان ٨٠ بالمئة من الاستثمارات ، اقرار دستور ليبرالي يؤمن الحريات الاساسية ،
الاستقلال السياسي عن الولايات المتحدة . هذا البرنامج هو برنامج كل ثورة ديمقراطية
بورجوازية (تبعا للخط الغربي على الاقل) ، ولكن التجربة اكدت فشل هذا
المحاولات . فالولايات المتحدة الاميركية ، وهي القوة المهيمنة في تلك المنطقة ،
لاستطيع القبول بثورة (ديمقراطية) تقوم خارج دائرة مصالحها . وتدخل الجيش الاميركي
السافر في الجمهورية الدومينيكية مثل على ذلك . فالثورة (في الجمهورية الدومينيكية)
انطلقت من عناصر ليبرالية معادية للشيوعيين ، تطالب بعودة خوان بوش ، رئيس
الجمهورية الشرعي ، والرجوع الى دستور ١٩٦٣ الليبرالي ، واسقاط الدكتاتورية ، بحجة
الخطر الشيوعي انزلت الولايات المتحدة جيوشها في عطية عدوان سافرة ، ادت ، التي
سحق الثورة ، هذا التدخل تكرر (وان بشكل غير مباشر) في البرازيل حيث حاول رئيس
اصلاحي خجول ، غولار ، التصدي للمشكلة الزراعية والحد من مصالح الاقطاع . فانتهت
المحاولة بسقوط حكم غولار وتربع دكتاتورية عسكرية فاشية . ايضا فالى ذلك ان الوسائل

الديموقراطية محترمة : فالانتخابات مزورة ولا تجرى غالبا الا للحفاظ على الشكليات . والعمل الديمقراطي عرضة في المدن ، لعمليات القمع البوليسي ، الاعتقال ، التعذيب . التي تبعد من العمل الحري ملائمة مستحيل . والبوليس لا يتورع عن قتل الداعية الذي يغامر ويذهب الى ريف مثل القانون فيه الاقطاعي (في الحالة الديمقراطية) والمكاسب التي قد يحصل عليها العمل الديمقراطي (وقد حصل بالفعل على عدد منها ، النقابات في الأرجنتين مثلا) لاتصمد امام انقلاب يجعل منها .. هباء منثورا !

ومعارضة الولايات المتحدة الاميركية للثورة الديمقراطية ليست عرضية او عابرة . فالثورة الديمقراطية تفتت سيطرتها الاستعمارية الجديدة ، لان اية محاولة استقلال فعلي لا بد وان تبدأ بعملية التصنع اما لتأمين سلع صناعية (في البلدان ذات الموارد) واما لمكنة الزراعة وزيادة انتاجيتها . ولكن هذه العملية لاتتم بنجاح الا بحماية السوق الوطنية (تأميم التجارة الخارجية) . ولكن هذه الحماية ، اذا ما تحققت ، توجه ضربة مزدوجة : للصناعة الاميركية التي تغرق السوق الداخلية ، وللبورجوازية التجارية التي تعيش من وساطتها بين الانتاج الاميركي والاستهلاك المحلي . ذلك ان البورجوازية المحلية في اميركا اللاتينية هي بورجوازية " وسيطة " ، وبورجوازية " كومبرادورية " تعمل لخدمة التوسع الاستعماري لانها تعتاش منه . والحكام المحليون ينتمون الى هذه البورجوازية او يمثلونها ، ووظيفتهم هي افساح المجال امام تأمين فرص ارباح فاحشة تجنيها الشركات الاميركية ، والقاعدة الاقتصادية للبورجوازية المحلية هي لعب دور الوسيط او المشارك في رأس مال مشترك . اي ان مصالحها خاضعة لمصالح رأس المال الاجنبي ، فهي بالتالي ليست مؤهلة لان تقوم ببناء اقتصاد وطني . والمرحلة الديمقراطية تفترض تحطيك جهود الدولة البورجوازية الحالي ، كما ان المعركة ضد الاستعمار لا يمكن ان تتم الا عبر الحرب الاهلية والانتصار على عملاء الاستعمار في الداخل : المعركة الطبقية والمعركة الوطنية لاتنصلان .

ب - هل يشكل انقلاب تقوم به فئة من الضباط الوطنيين وسيلة ناجعة ؟

هذا الموقف اتخذه الذين يظنون ان الجيش عالم اجتماعي يعكس كل مواقف الفئات والطبقات في بلد ما ، وان الفئات الوطنية في الجيش ترفد الحركة التقدمية حتما . ولكن الواقع ان الانقلاب الذي تقوم به فئة في الجيش باسم الجماهير الشعبية ، ضد الاستعمار والحكم العميل ، لا يلبث . مهما كانت هوية القوى التي تدعمه ، ان يتجه الى اليمين او ان

.../...

البورجوازية المحلية في اميركا اللاتينية هي بورجوازية " وسيطة " ، وبورجوازية " كومبرادورية " تعمل لخدمة التوسع الاستعماري لانها تعتاش منه . والحكام المحليون ينتمون الى هذه البورجوازية او يمثلونها ، ووظيفتهم هي افساح المجال امام تأمين فرص ارباح فاحشة تجنيها الشركات الاميركية ، والقاعدة الاقتصادية للبورجوازية المحلية هي لعب دور الوسيط او المشارك في رأس مال مشترك . اي ان مصالحها خاضعة لمصالح رأس المال الاجنبي ، فهي بالتالي ليست مؤهلة لان تقوم ببناء اقتصاد وطني . والمرحلة الديمقراطية تفترض تحطيك جهود الدولة البورجوازية الحالي ، كما ان المعركة ضد الاستعمار لا يمكن ان تتم الا عبر الحرب الاهلية والانتصار على عملاء الاستعمار في الداخل : المعركة الطبقية والمعركة الوطنية لاتنصلان .

ان القرابة بين نظرية "الفوكو" وتحليل لينين لاضعف حلقة السلسلة واضحة : فالاولى هي تمثل الثانية واستيعابها في شروط اميركا اللاتينية الخاصة . والفوكو في حد ذاته لا يقلب وضعها سياسيا واجتماعيا ، ولا يلعب دورا فعالا ومحركا الا اذا وجد مدخله الى التناقضات وحركتها .

ونجاح الثورة الكوبية يتضمن مبادئ ثلاثة غالبا ما اشار اليها غيفارا :

- ١ - القوى الشعبية قادرة على ان تريح حربا ضد الجيش النظامي .
- ٢ - لا ينبغي انتظار اكمال الشروط التي تؤدي الى الثورة ، ان "الفوكو" يستطيع تأمينها .

٣ - في اميركا اللاتينية المتخلفة ميدان النضال المسلح هو اولا الريف . هل يمكن

وصف هذه النظرية بالماركسية - اللينينية ؟ لاشك بذلك بما يرجع الى المبدئين الاولين . ولكن المبدأ الثالث يبدو بدعة . ماركس ومن بعده لينين اكدوا دوما على ان الطبقة العاملة هي اكثر الطبقات ثورية .

ولكن الفلاحين في البلدان المستعمرة سابقا هم من بين الطبقات المستغلة اكثرها استغلالا . ففي اميركا اللاتينية لم تقض الرأسمالية على الاقطاع وانما ارتكزت على البنى الاقطاعية نفسها وحولتها الى مصدر من مصادر الربح ، فاضافت بذلك درجة جديدة من درجات الاستغلال الذي لا يغني الا فئة ضئيلة في المدن بينما يدفع القسم الاكبر من الريف ، والطبقة العاملة تبدو "نسبيا" متميزة اذا ما قيست ببؤس الريف . ولكن ثورية الفلاح ليست وليدة عفويته وانما هي امكانية يولدها وضعه ويغذيها التنظيم ، الفوكو : اي ان القيادة السياسية لا يمكن ان تكون فلاحية ، بسبب العزلة التي تفرضها شروط العمل . والامية والسيطرة الايديولوجية التي يفرضها الاقطاعي ، بل هي عمالية ومثقة ثورية بدونها لا يستطيع الفلاحون القيام بنضالهم المسلح مع دعم النضال العمالي والطائفي في المدن .

٤ - نحن والمؤتمر :

عند انعقاد المؤتمر كان العالم العربي منهكاً ، وما زال ، في موضوع الرد على العدوان الاسرائيلي ، بينما تطالب كل من سوريا والجزائر بتنظيم عمل شعبي مسلح ينهض نهج حرب الفخار . لذلك فان تفحص ردود الفعل اللبنانية قد يلقي بعض الضوء على جانب من جوانب مواجهتنا لوضع ما بعد النكسة .

كان صدى الموتى صرختين : احدهما صرخة قبول وموافقة حارة (الحرية)
والثانية صرخة رفض متعزز (الاخبار) ، مع قاسم مشترك هو فقدان التحليل لشروط النضال
في اميركا اللاتينية ، فمجلة " الحرية " تطالب بحرب شعبية تشمل الاقطار العربية كلها ،
توسيع المعركة مع الولايات المتحدة الاميركية لا جبارها على التدخل المباشر ، لماذا ؟ لان
معظم البلاد العربية تشبه بلدان اميركا اللاتينية ، لان المصالح الاميركية عديدة وضخمة ،
ولا سيما البترول ، اذا ينبى ايجاد اكثر من فيتنام عربية ، حسب شعار غيفارا الاخير .
يبدو الجواب على تأكيدات رمدعومة ولا محددة صعبا ، ماهو وجه الشبه بين البلدان
العربية وبلدان اميركا اللاتينية ؟ ان كون الاستعمار قاسم مشترك لا يكفي ، فالمشكلة هي
نوعية القوى الثورية العربية الراهنة ، نوعية القيادات التي تستطيع القيام بمهمة القيادة ،
تحديد التناقضات الداخلية في الاقطار العربية ، كل قطر على حدة تلك هي
المشاكل التي ينبغي الجواب عليها بالتفصيل قبل اعطاء الجواب القاطع .

اذا كان اتهام " الاخبار " في التحليل صعبا فان هذا الاتهام مبرر
تماما بما يرجع الى الاحداث . فالمقال مبني على مقدمات مختلفة ، فالخلاف ، حسب المقال
كان بين زمرة مغامرین متطرفين تريد فرض الكفاح المسلح اسلوبا فريدا في العمل ، وبين
الذين يقولون بان الكفاح المسلح ليس الاسلوب الوحيد (الاحزاب الشيوعية " السوفياتية "
الكوبيون) . وقد انتصر ، حسب المقال ، الفريق الثاني . فالمنه وه هو اظهارة كويا
بجانب الاتحاد السوفياتي والاحزاب الشيوعية ، السوفياتية " . والصمت الذي يلف
موقف المندوبين الفيتناميين ليس سهوا . ودحض المواقف دون تحليل ولا تفحص امر سهل .
ولكن المشكلة ان هذه المواقف هي تلك التي تدعولها كويا والفيتنام . وهما بلدان شيوعيان
يخوضان نضالا مشرفا ضد الاستعمار . واذا كانت هذه المواقف هي التي سمحت
بانتصار الثورة في كويا ، البلد الشيوعي الوحيد في القارة الاميركية كلها ؟ عندها
قد يولد الشك في الازهان . ما الحيلة ؟ التزوير . . . ولكن الحقيقة هي ان الخط
الذي انتصر هو الخط الكوبي الذي حدده غيفارا (الذي تنعته جريدة الحزب الشيوعي
اللبناني بالمغامر) ، فريق كاسترو ، اما كليل الاحتقار للثوريين " المتجولين " فلا ينسب
عن اكثر من فداحة جهل الكاتب بتاريخ الحركة الثورية . ماركس الذي تنقل بين المانيا
وفرنسا وبلجيكا وانكلترا متجول ، كل مناضلي الاممية الثالثة متجولون ، وآخرهم متجول
" بييط " ناضل في فرنسا وانكلترا والصين وروسيا واخيرا . . الفيتنام ، هوشي منه . لقد

نسي المحرر " الشيوعي " ان الثورة واحدة ! اما موقف كوبا من بعض الاحزاب الشيوعية في اميركا اللاتينية فهو واضح منذ زمان بعيد . فقد هاجم كاسترو قيادة الحزب الشيوعي الفنزويلي منذ اشهر عديدة واعلن تأييده لدوغلاس برافو ، عضو اللجنة المركزية الذى طرد منذ اربعة اشهر تقريبا . كذلك الموقف من الاتحاد السوفياتي . في ١٣ آذار ١٩٦٧ صرح كاسترو قائلا : " لقد قطعت المانيا الغربية علاقاتها معنا لاننا اعترفنا بالمانيا الديمقراطية . ولكننا لانتردد امام امر مبدي ، ورغم تعرض مصالحنا الانتصادية فاننا اعترفنا بلا تردد بالمانيا الديمقراطية ، ماذا يكون رأى الثوار الفيتناميين اذا ارسلنا وفودا الى فيتنام الجنوبية لتفاوض مع حكومة سايفون ؟ " .

اذا لم يشعقد مؤتمر للاحزاب الشيوعية فقط او اولا فلعل ذلك علامة على ان هذه الاحزاب لم تعد قادرة على الاضطلاع باعباء الثورة . ولمن اذا لم تكن القوى التي تمثلت في المؤتمر شيوعية ، اليم ، فان كاسترو مقتنع (اعتمادا على سابقة واضحة يعرفها تمام المعرفة : الثورة الكوبية) بان الثورة القادمة سوف تكون حتما اشتراكية . ومهمة هذا التحويل يقوم بها الاستعمار الاميركي على اكمل وجه .

اما التحية لذكرى ثورة اكتوبر فتسترجع فكرة العنف والكفاح المسلح التي حملها جيل الثوار البلاشفة وترجموها بالانتفاضة المسلحة .

اما السؤال الذى يظل مطروحا فهو التالي : مايعني شعار العمل المسلح الذى يطلق في المشرق العربي ؟ هذا ما سيحاول معالجته مقال لاحق .

=====

فسي الحزب

يقول هينغل في بعض آثاره ان حزبا من الاحزاب لا يوجد حقا الا منذ اليوم الذي ينقسم فيه . هذا الراي - وهو خلو من كل مفارقة - بسيط عميق في واقعيته الجدلية . فان اية حركة سياسية (او اية مدرسة فلسفية) لا يسبقها ، حينما تنمو وتتسع ان تتحاشى تفتح التناقضات التي تحملها في ذاتها او التي هي لطيفة ببيتها . وبمقدار ما يكون لهذا الفتح من القوة يكون للحركة من الضنى والصدود . ولقد كان تصور الحزب الوجداني الذي حمله ستالين ، طوبى مريعة او حلما ملونا رأهما اوتقراطي كان يخشى خشية قاتلة كل خلاف او انحراف " ، فينصب نفسه ، في الخيال فوق وقائع التاريخ والمجتمع . وهكذا لم يتح له ان يعدم التناقضات في قلب الحركة الشيوعية الا بالغاء الحركة نفسها ، اذ قضى على كل حياة فيها وجعل منها مجرد " جهاز " ، لكن التناقضات ظلت ، حتى في هذه الحال متمكس ، كما على مرآة غير سوية ، في سياسته ، هو ، بما عرف عنها من ترجحات بين " اليمين " و " اليسار " . فالوجدانية ، على الرغم من كونها وهما باعق ما في الكلمة من معنى فلسفيا وتاريخيا ، قد سيطرت ، مدى عقود عدة ، على الاتحاد السوفياتي والشيوعية العالمية ، ولا تزال تحمل آثارها الى يومنا هذا .

XXXXXXXXXX

... كان التراث اللينيني منسوجا من خيطين رئيسيين : الاممية الثورية والديمقراطية البروليتارية . ولقد نادى ستالين وبوخارين ، حين انتفضا على اممية لينين ، بان الثورة الروسية تكفي ذاتها وان الاشتراكية يمكن ان تقوم في بلد واحد . غير انهما التجأ الى تبرير هذه العقيدة الجديدة بصبارات استعمارها من سالفتها ، فكان من جراء ذلك انهما اتخذا من التموه اسلوبا لمرضها . ثم انهما طبعنا تراث الاممية البلشفية بطابع الشيوعية القومية هذا وهو من صنعهما . كذلك لم يكن تصور ستالين لحزب وحداني لا يرتضي اي اختلاف داخلي ، موافقا " لمركزية لينين الديمقراطية " حيث كانت القاعدة الشيوعية تمنح دائما بالنقاش ولا للديمقراطية الجماهيرية التي عرفتها الجمهورية السوفياتية في أوائل عهدها . لذا اقتضى ان تشوه العادات البلشفية في التفكير وفي العمل جميعا او ان تزال ، كيما يتاح للحزب ان يتخذ صورة المثال الذي وضعه له ستالين . ولقد ظلت العادات الديمقراطية مثبتة حضورها طوال المدة التي سبقت اتمتال هذا الامر ، فحتى نهاية سنوات العشرين بقي الحزب ظلنا " منقسما بين اليمين والوسط واليسار . وبقيت هذه القسمة تعتبر طبيعية وشرعية .

بل ان ستالين نفسه خلال هذه الفترة لم يكن يجروء بعد على ان يضح في موضع الشك شرعية الجدل الكبير . فان ما كان قد تبقى من حرية داخلية وديمقراطية بروليتارية بدا على مقدار من الاهمية وعلى مقدار من الحيوية اضطر الستالينية الى بذل سنوات عديدة بغية الخلاص منه .

اما حالة الامور الحاضرة فتبدو ، الى حد واسع ، قلبا لوضع ١٩٦٠ . فان اممية شيوعية جديدة اخذت تظهر ، لكنه يبقى عليها ان تكسر قوقعة الانانية القومية التي تكونت في ظل ستالين . كذلك فان خميرة ايدولوجية جديدة بدأت تولد . ترافقها نزعة الى النقاش والى رفض التبعية وظما في قلب كل حزب الى الحرية الداخلية والى الديمقراطية الاشتراكية . غير ان هذا كله لا يزال سجين العادات الستالينية في الانضباط المطلق . ولما كانت اعوام اربعون قد انقضت على الجدل الشيوعي الكبير فان انبعاث النقاش قد فعل في الشيوعيين فعل الصدمة المرعبة وبدا لهم خلوا من كل شرعية . الا ما اثقل حمل الستالينية وما اصعب ان ترتاح منه الاحزاب الشيوعية ! فبينما تبدوا احزاب معينة في سبيلها الى استعادة بعض الحيوية ، يصعب عليها بالغ الصعوبة ، في آن معا ، ان تحل السلام بينها وبين واقعها ذاته .

XXXXXXXXXX

... مثل تلك الانقسامات نجدها في جميع الاحزاب الوطنية: عند الروس وعند الصينيين وعند اليوغسلافيين وعند البولونيين وعند الرومانيين وعند سائر الاخرين . بيد ان كلا من هذه الاحزاب يحتفظ بواجهة الوحدة الوطنية الخاصة . كذلك فلكل منها قائده المعصوم ، ولا يستثنى اليوغسلافيون من هذا ابدا . ثم ان الخلافات توجد في داخلها جميعا لكن التعبير المكشوف عن الاختلاف لا يتسامح بشانه في اي منها . فلم نر الى يومنا هذا حصول له الخطوة بفتح نقاش واحد على رؤوس الاشهاد حول نقطة سياسية هامة . اما التبرعات حول "حول استعادة القواعد اللينينية المتعلقة بحياة الحزب السوفييتي" فهي خالية اطلاقا من كل محتوى . وليس في وسع المرء ان يصدقها الا اذا كان يجهل الوقائع ففي كل اجتماع من اجتماعات الحزب ، تقريبا ، كان لينين يتمرن للنقد علنا . وكان النقد احيانا ، يتمثل بمسائل هامة . كذلك كان يوضع في جانب الاقلية ، من قبل زملائه ومن قبل المناضلين في القواعد . واليوم بعد احد عشر عاما من موت ستالين ، تبقى المكاتب الادارية هي الهيئات الوحيدة التي تحدد الخط السياسي ، وهي مراكز التقرير الوحيدة داخل الاحزاب الشيوعية . هذا وهي ضئيلة بذلك الاحتكار ، تستमित لحمايته في وجه القاعدة . يتولى الحفاظ عليه ، خاصة ، القائد المعصوم او الحكم المطلق الذي نجده لكل من تلك الاحزاب .

على الرغم من ذلك ، نجد ، في الوقت نفسه ، ان الخلافات والصراعات بين الاحزاب الوطنية ان تنمو حدتها واهميتها ، تؤدي الى تنشيط التمارضات داخل كل حزب . اما المسألة فهي ان نعلم كم سيطول الوقت الذي سيظل مكننا ان تسوى تلك التعارضات او ان تلجم او ان تلتفى . ومتى وكيف سوف تنعكس الفروقات البينة على الصعيد الاممي . اي التيارات الثلاثة . داخل كل من المنظمات الوطنية ؟

×

هكذا فان ما كان ذات يوم وحدانية فوق القوميات هو الان منقسم في وسطه الى جانب انقسامه وفق خطوط قومية . فالاحزاب الشيوعية لم تعد مقيدة بعضها الى بعض بصلوات اومية حقا . ذلك ان البنية البيروقراطية الضخمة التي تجد اصلها في الكومنترن القديم انحلت الى شذور وطنية . لكن كلا من هذه الشذور يحفظه خارجيا ، وحدانية . هذه الحال يصعب ان تستمر . وهي مرشحة لان تكون معبرا بين تحجر الشيوعية في القالب الستاليني وبين انبعاثها على قواعد جديدة . اما السؤال الحاسم فهو ان نرى ما اذا كانت الحركة تستطيع ان تولد من جديد وما اذا كانت قد تبقى للخيمرة الايديولوجية من القوة ما يتيح لها الخروج الى النور عبر الوحدانيات الوطنية . فالاحزاب الشيوعية القديمة كانت ، بخبرتها وانضباطها الاولي مندوجة ، على نحو طبيعي في الكومنترن والكومنفورم بالستالينية . لكن ذلك يتعارض ، تعارضا عميقا مع وجه الشيوعية العالمية الحالي . فهل يصل جمهور الشيوعيين ، ان يرى المنازعات بين قادته المعصومين ، الى وعي المرء الضمير الحال بالحركة ، وهل يفهم ان النقاش الحر والنقد الحر . داخل كل من الاحزاب الوطنية . يمكن لهما ان ياتيا بالشفاء ؟ ان طرح هذا السؤال يرمي الى قياس القدرة على التجدد التي ما زالت في الحركة بعد عدة عشرات من سنين الفساد البيروقراطي . فهل لـ " جيكل " الشيوعي من عودة بعد ان اخفى ظله ، طوال هذا الزمن ، " هايد " الستاليني ؟

ولئن كان تأصل اي حزب من الاحزاب في الواقع يظهر بمقدار ما يكون ذلك الحزب منقسما وبمقدار ما يتيح لتناقضاته الداخلية ان تتفاعل تفاعلا حرا ويستخدمها لخايات بناءة ، فان الحركة الشيوعية الحالية لم تصل بعد من طريق الواقعية الا الى وسطه . لكنها لا يمكن ان تظل هذه الحالة . فهي اما ان تصل الى واقعية تامة ان تواصل انقسامها ثم تعود فتجد وحدتها في ديمقراطية داخلية حقة . اي في مناقشات لا تحقيد فيها حول جميع المسائل الهامة وحول ماضي الحركة ومستقبلها . واما ان لا تجد في ذاتها قدرة على تحطيم القوالب التي اورثها اياها العهد الستاليني ، فتفتكك حينئذ تحت تاثير قوى التشتيت في داخلها . . .

اسحق دويتشر

لندن في ٥ كانون الاول ١٩٦٣

عاد الانقسام الذي طرا على صفوف الحزب الشيوعي اللبناني ، خلال الاسابيع الاخيرة ، فوضع من جديد تحت اعيننا مشكلة قديمة يبعثها كل انقسام من هذا النوع ، الى أين وصلت الاحزاب الشيوعية فعلا ، بعد انتفاضتها المدوية على عشرات ستالين ، وفي تصفية الانموذج التنظيمي الستاليني ؟ فلقد عمل العهد الستاليني منذ بدايته على الديمقراطية الاشتراكية الواسطة داخل الحزب ، بحكم الجهاز القيادي المتطامن الذي استأثر بالسلطة ، و دون جماهير المناضلين ، ووجد تعبيراً اعلى عن ذاته في شخص قائد معصوم واحد هو ستالين . هذا النهج اعطى الحركة الشيوعية ، أيام ستالين ، واجهة عاطفة لا أشر فيها للشقوق . أما ثمن الوحدة تلك فقد كان ابطالا فعليا لدور القواعد الشيوعية الطبيعية وهو رسم سياسة الحزب التي تصل الى القيادة عبر تفاعل الاتجاهات المتعارضة في داخله وممارسة الرقابة فعليا . على النحو الذي تنحوه القيادة في تطبيق السياسة المذكورة . هكذا لم يعد الالتزام الحزبي تحريرا لصاحبه يتيح له بذل طاقاته وانما هو غير نمو الحركة وبه بل أسس ذلك الالتزام قاعدة استلاب جديد . غير ان الوحدة المطلقة التي تعهد لها ستالين ظلت في واجهات الأحزاب الشيوعية وكان من المستحيل أن تتحداها . لذا ربح الارهاب ، باشكاله جميعا ، على القواعد وعلى كل ما يصل من التناقضات العاطفة فيها الى هيئة القيادة نفسها . فكان أن تراوح علاج التناقضات ، على يد الارهاب القيادي ، بين سحقها وتحذيرها عوض تثميرها في اغناء الحرية وتربية الجماهير على الديمقراطية الاشتراكية التي كانت سمة العهد اللينيني . ثم ان هذا الارهاب لم يقتصر أثره على الحزب السوفياتي . بل ان النظرية الستالينية القائلة بالعمل على بناء الاشتراكية في بلد واحد ، حصرت مهام الأحزاب الشيوعية في سائر أقطار العالم او كادت بمساندة الاتحاد السوفياتي ، فكان من آثار هذا الولاء المطلق ، ان الأنموذج التنظيمي المعتمد في كل حزب ، لم يعد ثمرة الضرورات المحلية التي يواجهها الحزب ابان تحضير الثورة في البلد الذي هو حزبه بل أمسى - بعد كبت الضرورات المذكورة - صرورة بين أخريات عن المثال الستاليني القائد . لذا كَوَّن النهج الذي فرضته الستالينية على العمل الشيوعي العالمي قاعدة رسا عليها بناء البيروقراطية في كل من الاحزاب الوطنية التي اتخذت من العمل الستاليني مدارا لعملها . وما انفكت هذه البيروقراطيات أخذة في نموها بردف امتيازها المعنوي ما حصلت من امتيازات مادية داخل البلدان الاشتراكية - حتى كسبت تميزا وثقلا جعلها قادرة على مصارعة التيارات الديمقراطية واجهاضها ، في معظم الأحيان ، حتى بعد أن بلغ وضع الاتحاد السوفياتي من التطور ، اقتصاديا وسياسيا حدا صنف التخلي عن النهج البيروقراطي في الانما ، والحكم بين أولى المهفلات المطروحة على النظام في الدولة الاشتراكية الكبرى .

لم يكن من المتيسر ، اذا ، ان يوذى شجب عبادة الشخصية والتنديد بحكم ستالين ، منذ المؤتمر العشرين ، الى تصفية مثالب ذلك الحكم جميعا ، داخل الاتحاد السوفياتي وخارجه . وكان لا بد من مقاومة شديدة تبدر عن الاجهزة ، وهي التي تتولى أجنحة منها نفسها عملية التصفية . ولقد سمعنا عجباً حينما قامت القيادة السوفياتية الجديدة تتهم خروتشوف بعد عشر سنوات من الخروتشوفية ، بالحد على عبادة الشخصية ، وشخصيته هو . ولا ننسى ان حلول القيادة الجديدة هذه محل قيادة خروتشوف تم نتيجة ابعاد مفاجيء حضر في قلب الجهاز واتسم بسمة الباطنية التي نعرف انها طبعت دائما مسلك الجهاز الستاليني حينما كان يواجه تصفية أو تغييرا بين صفوفه . كذلك لا يزال الاتحاد السوفياتي يشد قبضته ، حينما استطاع ، على الأحزاب الوطنية ملزما اياها باستراتيجيته الدولية مستخدما ادوات الضغط المختلفة التي يملك ، ولا بقاء قياداتها في موقف التمثيل بين مستلزمات العمل الداخلي ومستلزمات الدعم الذي يريده منها لسياسته في العالم . ولا بد من القول هنا ان التمارين بين هذه الأمرين ما انفك وضوحه يتزايد في كثير من الاقطار ، داخل التتلة الاشتراكية وخارجها . كذلك لا يزال هذا الولاء ، قسرا أو طوعا ، بسند البني

البيروقراطية ، داخل كل حزب ، وهي التي ظلت على ولائها الاتحاد السوفياتي منذ أيام ستالين ، ذلك ان ضبط جهاز مطلق ، على رأس حزب من الأحزاب ، داخل اطار الولاء ، أمر قد يكون على بعض السهولة ، أما ضبط حركة حية ، ترى اول ما ترى ، مصالح جماهيرها وتتيح لهذه الجماهير أن تخط في داخلها سبيل العمل في خدمة هذه المصالح ، فهو أمر أكثر صعوبة من سالفه بما لا يقاس . هكذا بقيت التناقضات التي يولدها - خدمة - ضبط القواعد الطبيعية التي تحمل تطلّب الجماهير للعمل الديمقراطي الثوري على بعض اجنحة الجهاز - الشابة منها على الاخص - تنتهي الى الاطاحة - مجازا - برأس أو رأسين ثم الى الكبت . ولا حاجة بنا الى التذكير ما هنا بالمبدأ الشهير الذي وضعه فرويد وهو ان ما يبغى يبقى فاعلا .

لكن الراهن هو ان الانموذج التليني في التنظيم أصبح اليوم حاجزا ، يزداد الضيق به يوما بعد يوم ، وفي وجه المهام المطروحة على كل من الأحزاب الوطنية ، بعد ان تغير بعض من هذه المهام وتعدّل ترتيب الأولوية بين بعضها الآخر . فحماية الاتحاد السوفياتي لم تعد هي القضية الأولى بعد ان غدا واحدة من أعظم قوتين في العالم . كذلك أوجبت أشكال الضروالاستعماري المتراوحة بين الاحتلال العسكري المكشوف و"المساعدات" الاقتصادية المسالمة أنماطا جديدة من المواجهة لا يمكن أن تحمل عبئها إلا جماهير منظمة وادوية يقودها حزب طبيعي يصل بها الى اقصى حدود المشاركة في بناء مصيرها الحر . والواضح من جهة ثانية ان هذا الحزب لا يستطيع أن يصل من الجماهير الى موقع القيادة الا اذا طرح عليها ديمقراطيا ، مهامها الحقيقية وأتاح لها الزامه ، فعلا ، بهذه المهام ذاتها . لذا فان كسر الاطار البيروقراطي الذي يحول ، منذ نيف وعقود ثلاثة ، بين القيادة والقواعد وبين الحزب والجماهير هو اليوم أول ما تثبت به الحركة الشيوعية قدرتها على الحياة . ولا يتم هذا الكسر الا بشرطين هما - كما يقول دويشر - خيطا النسيج اللينيني الأول ، أولهما الديمقراطية الجماهيرية داخل الحزب ، أي شرعية التناقض الحر الذي يؤدي الى مرتبة من الوحدة أرفق ، وثانيها صيغة فخرية للأمة الثورية تنهي ، في العلاقات بين الأحزاب الشقيقة ، آثار التبعية جميعا .

ولقد بدا لنا ان السطرور التي نوردها فيما يلي لمؤرخ الحركة الشيوعية الكبير ايزاك دويشر - وقد مات منذ اسبوعين - تدق ضوًا على الاثار التاريخية الضام الذي تفاعلت بين حدوده أزمة الحزب الشيوعي اللبناني الأخيرة ، بعد ان عرضنا لهذه الأزمة في بحث آخر من أبحاث هذا العدد . والنص الذي يطالع القارئ أدناه هو صفحات مقتطفة من مقال يتناول - خاصة - الخلاف الصيني السوفياتي نشرته لدويتشر مجلة الأزمنة الحديثة (عدد شباط ١٩٦٤) تحت عنوان : "تيارات الشيوعية الثلاثة" .